معايير برنامج اللغة العربية الأكاديمية(البكالوريوس):

مدخل:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد فإن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي تعتني بجميع البرامج التخصصية في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وتسعى لتجويدها وتحسينها وضبطها، ومن أهمّ ذلك وضع معايير محددة تحديدًا علميًّا مهنيًّا دقيقًا، يُرجَع إليه في تقويم برامج اللغة العربية، ويُنظَر إليه عند الحكم بالاعتماد لها.

وقد حظيت البرامج العملية التطبيقية بمعايير عالية الإتقان والجودة؛ لأنها مشتركة في أكثر دول العالم، فقد تداولتها المراكز العلمية العالمية تصنيفًا ومراجعة، في حين أنّ برنامج اللغة العربية لم يكن له ذلك القدر من الحظّ والعناية، ومع الأسف لم نجد في العالم العربي منجزًا متكاملا يُعنى بهذه المعايير، ومن أجل ذلك سعت الهيئة انطلاقًا من واجبها الوطني، وتحقيقًا لريادة المملكة العربية السعودية في العالمين العربي والإسلامي إلى تحقيق قصب السبق في هذا المجال وإلى الوفاء بهذا الواجب العظيم، فكانت تجربة غير مسبوقة، وعملاً يُنتظر منه أن يفيد الآخرين، ويفتح لهم الميادين.

المصطلحات:

برامج اللغة العربية: هي كل ما يُقدّم من أنشطة تعليمية في ميدان تعليم اللغة العربية لأهلها، سواء أكان في كليات اللغة العربية، على تنوّع أقسامها الداخلية، أم كان في أقسام اللغة العربية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية أو ما في حكمها.

المجال: هو المكوّن الأساسي من أنواع العلوم الداخلة في إطار اللغة العربية، أو المؤثّر في اكتمال شخصية الخرّيج وتحقيق القدر العالي من تأهيله لخدمة اللغة العربية والقيام بواجباته العملية بعد التخرّج، ويُفترَض في المجالات أن تمثّل كلّ مكوّنات البرنامج الأساسية.

وقد يمثّل المجال علمًا كلِّيًّا ذا طبيعة واحدة، وقد يدخل تحته مجالات فرعية، تمثّل العناصر المكوّنة لهذا العلم.

المعيار: هو الجزء الأساس المكوّن لمفردات المجال، الذي لا يتمّ تحقيقه على نحوٍ مقبول إلاّ باستيفاء جميع معاييره، ويُفترض في المعايير أن تمثّل كل مكوّنات المجال، وقد لا يكتمل المعيار إلا بمعايير فرعية تدخل في إطاره، تمثِّل بُنًى داخلية، تعدّ أجزاءً للمعيار.

المؤشّر: هو ما يمكن قياسه عبر وسائل القياس والتقويم المختلفة، أو ما يمكن ملاحظة تحقُّقه في الطالب، ممّا يدلّ على إتقانه للمعرفة التي تلقّاها، أو تحقيقه للمهارة التي دُرِّب عليها.

أهداف المشروع:

هدف هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

١-اقتراح الوزن النسبي الأمثل لمجالات اللغة العربية، وتعيين المجالات الرئيسة المكوّنة لخرّيج هذا البرنامج واقتراح أهم المكوّنات المساندة المؤثّرة في اكتمال شخصيّة الخرّيج.

٢-وضع معايير المحتوى لبرنامج اللغة العربية في مرحلة البكالوريوس، ومؤشرات قياسية لتلك المعايير، تكون بمثابة الحد الأدنى من المعارف والمهارات التي يجب أن يكتسبها خريج برامج اللغة العربية في الجامعات السعودية.

أهمّية وضع معايير لبرامج اللغة العربية:

إن بناء معايير لبرنامج اللغة العربية له أثر كبير ومباشر على عناصر العملية التعليمية؛ وذلك للأسباب التالية:

١. أن تخصص اللغة العربية من التخصصات المرتبطة بهوية الأمة؛ ولذلك ينبغي أن يتوافر لها من الإتقان والتجويد ما يليق بها؛ فإنها تُمثّل تميّز هذه الأمة وتفرّد لغتها بخصائص لا توجد في لغة أخرى من لغات العالم، فهي اللغة الخالدة عبر تطاول الأزمان لارتباطها بالقرآن الذي قامت الدراسات اللغوية كلها لأجله، وستظل كذلك؛ ليبقى هذا النص العظيم مفهومًا عند المسلمين مؤثِّرًا فيهم.

٢. أنه لا توجد معايير واضحة لدى أقسام اللغة العربية ، وأنّ ما عند الأقسام لا يعدو أن يكون أهدافًا عامة لتدريس كل مقرر؛ فلا يحفل بها الأستاذ، ولا يدري عنها الطالب، وهي أحكام عامّة، لا يصحّ وصفها بالمعايير، يعرفها الأستاذ قبل أن ينظر إليها؛ ولذلك لا تجده يبحث عنها أو يسأل؛ لأنّه ليس يجد فيها الأهداف الحقيقية العملية الدقيقة، التي تمثّل له خريطة مفاهيم تفصيلية يمكن أن يسلكها، ولا يجد المعايير الواضحة التي يمكن أن يحققها، ولا المؤشّرات الظاهرة التي يَهتدي بها، ولا المعالم

البيّنة التي يُمكن أن يستدلّ بها في طريقه، ولا الغايات المحدّدة التي يُنتظر منه أن يقيس تحقيقها عند طلابه.

٣. أنه قد حدث في بلادنا في السنوات القليلة الماضية طفرة هائلة في إنشاء الجامعات وتأسيس الأقسام، فقد ارتفع عدد الجامعات من سبعٍ إلى أكثر من أربع وعشرين جامعة حكومية وخاصة، وقد قفز عدد أقسام اللغة العربية وكلياتها (كما سيأتي في الحديث عن تاريخ برامج اللغة العربية في الجامعات السعودية) وقد آن الأوان لوضع إطار مرجعي عام يشملها، ولتدوين مدوّنة علمية تجمع أهم المهارات التفصيلية الدقيقة في كل مجال من مجالات اللغة العربية، وتشتمل على الحدّ الأدنى من المعارف التي يجب أن يتقنها المختصّ في اللغة العربية، حتى لا يكون هناك تفاوت كبير في مستوى خرّيجي تلك الجامعات، ولا فيما ينالون من علوم.

٤. أنه تتجدّد الشكوى ويتابع التذمّر من القائمين على القطاعات الموظفة عامة والجهات التربوية خاصة، الحكومية منها والأهلية- شكواهم من ضعف مُخرجات برامج اللغة وفقدهم لمهارات مهمّة ضرورية لإتقان اللغة والقدرة على التأثير في المتلقين وتعليمهم، ولعلّ في هذه المعايير تحليلا لأهم المهارات المنتظر تحقيقها وتركيزًا على ما يُعالج هذا المرض ويُسدّد هذا النقص.

٥. أن هذه المعايير تصنع مرجعية واضحة ومحددة تكون مظلة لعمل أقسام اللغة العربية في الجامعات على اختلافها.

٦. أن المعايير تقارب بين نواتج التعلّم وأهدافه المنتظرة من طلاب البلد الواحد.

٧. أن المعايير تكافئ الفرص بين خريجي الأقسام، وتهيّئ لهم مواصفات واضحة ومحدّدة.

٨. أن المعايير تساعد الطلاب على معرفة ما يتوقع منهم تعلمه في البرنامج.

٩. أن المعايير تساعد أعضاء هيئة التدريس على تحديد التوقعات المطلوبة منهم في عملية تدريس البرنامج.

١٠. أن المعايير تساعد الكليات على تعرف مدى تقدم طلبتها نحو المعايير المحددة، وذلك عند وضع وسائل تقويم وقياس شاملة.

١١. أنّ المعايير تعمل على إيجاد قنوات اتصال بين جميع المهتمين ببرنامج اللغة العربية: تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً.

تاريخ برامج اللغة العربية في المملكة العربية السعودية

تعدّ كلية اللغة العربية في الرياض أول كلية مستقلّة تُعنى بتدريس اللغة العربية وآدابها في المملكة العربية السعودية، فقد أنشئت في عام ١٣٧٤هـ الموافق لعام ١٩٥٤م ، وكانت وقتها تابعة للرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية، قبل أن تنضمّ بعد ذلك إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكان الهدف من إنشاء هذه الكلية تخريج المتخصصين في لغة القرآن الكريم وآدابها والعناية بتراثها العريق ، وسدّ حاجة المدارس والمعاهد من المعلمين في هذا المجال إضافة إلى تنمية ملكة الشعر والكتابة ؛ لإثراء الحركة الأدبية في البلاد ، إلى جانب خدمة المجتمع في مجالات شتّى تحتاج إلى هذا التخصص.

وبعد ذلك بثلاث سنوات افتُتح قسم اللغة العربية في كلية الآداب جامعة الملك سعود الذي تزامن مع افتتاح أول جامعة سعودية تحمل مفهوم الجامعة الحديثة المتكاملة، وذلك في عام ١٣٧٧هـ.

وفي عام ١٣٨٢هـ فُصلت كلية التربية بمكة عن كلية الشريعة التي عادت إلى اسمها السابق (كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) وأصبحت تضم ثلاثة أقسام علمية : الشريعة الإسلامية – اللغة العربية – التاريخ والحضارة الإسلامية. وهي من حيث التأسيس أقدم كلية أنشئت في المملكة العربية السعودية، فقد أنشئت عام ١٣٦٩هـ، وكانت تدرس بعض مواد اللغة العربية، لكنها لم تكن متخصصة فيها، وإنما كانت متخصصة في علوم الشريعة وما يخدمها من علوم اللغة العربية. ثم أنشئ فيها فيما بعد قسم خاصٌّ بالدراسات العليا في اللغة العربية ١٣٩٤/٩٣هـ. وكانت الكلية قد ضُمت إلى جامعة الملك عبد العزيز ممثلة فرعاً لها بمكة المكرمة في شهر رجب ١٣٩١هـ حتى صدر

قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٩٦ وتاريخ ١٤٠١/٦/٢٢هـ بإنشاء جامعة أم القرى بمكة المكرمة، التي ضمّت من ضمن كلياتها كلية اللغة العربية وآدابها.

وفي عام ١٣٩٥ هـ أنشئت كلية اللّغة العربية في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، ، تحت مسمّى كلّية اللغة العربية والآداب، ثمّ عدّل هذا المسمّى إلى كلّية اللغة العربية عام ١٣٩٨هـ.

وفي عام ١٣٩٦ هـ أنشئت كلية الشريعة واللغة العربية في أبها، وكانت تابعة لجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، وفي العام الجامعي ١٤٠٢ هـ، صدر قرار الجامعة بفصل كلية اللغة العربية عن كلية الشريعة ليصبح الاسم الجديد: كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بالجنوب . ثم دُمج فرعا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والملك سعود بأبها تحت اسم : (جامعة الملك خالد) وأصبح اسم الكلية هو: (كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية) ومن أقسامها قسم اللغة العربية وآدابها.

ثم في عام ١٤٢٩هـ تغيير اسم (كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية) بالجامعة إلى (كلية العلوم الإنسانية)

وفي العام ١٣٩٦هـ أيضًا أنشئت كلية الشريعة واللغة العربية بالقصيم، وكانت تابعة حينذاك لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفي عام ١٤٠١هـ فصلت الكلية إلى كليتين، هما: كلية الشريعة وأصول الدين، وكلية العلوم العربية والاجتماعية، وفي عام ١٤٢٤هـ دُمج فرعا جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود بالقصيم تحت ظلال جامعة واحدة هي جامعة القصيم

وفي عام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ . أنشئ قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، وقد نصت وقتذاك موافقة المجلس الأعلى للجامعة على أن يقتصر نشاط القسم على تقديم الخدمات لجميع طلاب الجامعة فيما يتصل بمتطلبات الجامعة ، وألا يمنح درجة علمية كبقية الأقسام. وفي أوائل عام ١٣٩٩هـ أصبح قسما متكاملا يمنح درجة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها.

وفي العام نفسه أنشئ قسم اللغة العربية مع افتتاح كلية التربية بالمدينة المنورة – فرع جامعة الملك عبد العزيز – على أنه جزء من (قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية)، وفي عام ١٤٢٦هـ، استقلّ باسم (قسم اللغة العربية) ليكون قسما ضمن أقسام الكلية التي تغير اسمها في المرحلة نفسها، بعد دمج كليتي الدعوة بجامعة الإمام، وكلية التربية في كلية واحدة باسم (كلية التربية والعلوم الإنسانية). ثم أصبحت في عام ١٤٢٩ (كلية الآداب والعلوم الإنسانية)، وتتبع جامعة طيبة.

وفي عام ١٣٩٩هـ افتُتح قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب للبنات في الرياض، الذي ضُمّ فيما بعدُ لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

وفي العام نفسه أنشئ أيضًا قسمٌ للغة العربية في كلية الآداب للبنات في الدمام الذي ضُمّ حاليًّا لجامعة الدمام.

وفي عام ١٤٠٠هـ أسس قسمٌ للغة العربية في كلية التربية بالطائف التي انضمت بعد ذلك إلى جامعة أم القرى، ثم انتقل إلى كلية الآداب، وأصبح اليوم تابعًا لجامعة الطائف.

وفي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، يوجد قسمٌ للدراسات الإسلامية والعربية في كلية الدراسات المساندة والتطبيقية، يقدّم مواد اللغة العربية في المتطلبات العامة، ولكنه لا يمنح شهادة خاصة في اللغة العربية.

ومع الحركة المزدهرة الأخيرة في افتتاح الجامعات أنشئت أقسام كثيرة للغة العربية، كما في جامعة جازان عام ١٤٢٦هـ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، وجامعة الجوف عام ١٤٢٦هـ، في كلية العلوم والآداب، وجامعة حائل عام ١٤٢٦هـ، في كلية الآداب والفنون، وجامعة تبوك عام ١٤٢٧هـ، في كلية التربية والآداب، وجامعة نجران عام ١٤٢٧هـ، في كلية العلوم والآداب، وجامعة الباحة عام ١٤٣٠هـ في كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

إضافة إلى العديد من أقسام اللغة العربية في كليات المعلمين وكليات المعلمات المنتشرة في الكثير من مدن المملكة، وأصبح اسم بعضها كلية التربية، وانضمت إلى الجامعات بعد ذلك، كما في جامعة الحدود الشمالية، كلية التربية والآداب على سبيل المثال.

واقع مخرجات اللغة العربية:

ضجّت الشكوى في السنوات الأخيرة من ضعفٍ شديد في مخرجات برامج اللغة العربية من داخل الجامعات وخارجها، وقد بان ذلك جليًا في تقارير المقرّر التي يقدمها الأساتذة عن مقرراتهم ، ويشيرون فيها إلى غياب كثير من السمات المهمة التي يُفترض تحققها في الخريج أو ضعفِها، ويكفي من ذلك أن المهارات الأسسَ الأربع لمتعلّم اللغة العربية لا تتحقق في كثير من خرّيجي هذه البرامج على نحوٍ مقبول.

كما أن المهتمين بالشأن الثقافي والإعلامي والأدبي في مجتمعنا ينبّهون على ذلك، وينادون بسرعة علاج هذه المشكلة، وقد استكتبت الهيئةُ مجموعة من الخبراء والأدباء والإعلاميين واستطلعت آراءهم، فوجدتهم يصرّحون بوجود هذه المشكلة.

كما أن العاملين في هذا المشروع قد وقفوا على نتائج اختبارات قياس المعلمين في المركز الوطني للقياس، وذلك باللقاء بمدير اختبارات المعلّمين فيها، فنقل لهم حقائق مزعجة ونتائج مخيّبة للآمال، ورصد قصورًا واضحًا في كثير من المجالات، ويكفي مؤشِّرًا على المشكلة ومنذرًا بالخطر أن نسبة الناجحين في اختبارات قياس معلّمي اللغة العربية بلغت في مجموع المهارات ٤٣% فقط، في حين كان الجانب التربوي لديهم معقولاً، حيث بلغت نسبتهم ٦٣%، وهذا يعني أن الضعف ماثلٌ في الجانب التخصصي المتمثّل في علوم اللغة العربية، وكذلك في الجانب العددي. على أنّ اختبارات القياس لا تقيس بشكلٍ صريح ما هو أهمّ من ذلك، وهو تحقيق بعض المهارات الأسُس، وهي القراءة والحديث والكتابة، ولو فعلتْ ذلك لوجدت نتيجة أخطر من هذه، وهو ما يجده جليًّا الأساتذة في الطلاب حين يقوّمون مستويات طلاّبهم، أو يقرؤون إجاباتهم.

وحين التقى العاملون في الفريق بأهمّ الشركاء (الاستراتيجيين) المستفيدين من مخرجات هذه البرامج وهي وزارة التربية والتعليم التي تستحوذ على أكثر الخريجين- وجدوا من ملحوظات مسؤولي الوزارة ورؤساء أقسام إشراف اللغة العربية و مناهجها في الوزارة أن هناك مشكلة حقيقية في تأهيل الخريجين، ومشكلة حقيقية أخرى في بناء مقررات الجامعات على مقررات التعليم العام ومناسبتها لها وعنايتها بالجانب

التطبيقي العملي، ومشكلة ثالثة في تكوين الخريجين فيما يتعلق بتحمّل المسؤولية والاستعداد للعمل، وتحقيقهم لمهارات التواصل والعلاقات الشخصية، وإلمامهم بمهارات تقنية المعلومات.

كما أن الهيئة قد وجدت أن هناك تفاوتًا كبيرا بين البرامج في تعيين المجالات الرئيسة والمساندة، وغيابًا أو ضعفًا في وضع المعايير واقتراح مؤشرات القياس، وتقصيرًا خطيرًا في الجانب التطبيقي العملي، واختلافا كثيرًا جدًّا في المحتوى المعرفة إلى درجة لا تسمح بإنتاج خرّيجين يتماثلون في التأهيل أو يتقاربون فيه، ولا تعين على تحقيق الحدّ الأدنى من مكوّنات خرّيج اللغة العربية، وتفتح المجالات الواسعة للإبداع والتميّز والتنافس والتنوّع بين البرامج حسب ما تراه الأقسام وتقرّه الجامعات.

مراحل المشروع:

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة: وقد عُقد لذلك:

١- حلقات نقاش بين خبراء من الهيئة ورئيس الجمعية العلمية السعودية للغة العربية ونخبة من الناشطين فيها؛ وذلك لبحث أوجه المشكلة وعناصر تقويمها وطرق علاجها.

٢- حلقة نقاش مع بعض مسؤولي المركز الوطني للقياس لمعرفة رأي المركز في مخرجات برامج اللغة العربية والاطلاع على بعض الإحصائيّات ونتائج اختبارات المعلّمين.

٣- حلقات نقاش مع أبرز رؤساء أقسام اللغة العربية في الجامعات السعودية وعمداء الجودة ووكلائها من المتخصصين في اللغة العربية.

٤- حلقات نقاش مع بعض مسؤولي وزارة التربية والتعليم من رؤساء أقسام الإشراف على معلّمي اللغة العربية ورؤساء أقسام مناهج اللغة العربية.

٥- استكتبت الهيئة بعض أعلام اللغة خارج الإطار (الأكاديمي) وبعض الإعلاميين والأدباء لمعرفة رأيهم ورصد رأي المجتمع في واقع خرّيجي اللغة العربية وقدراتهم العلمية والتعليمية.

المرحلة الثانية: الاطلاع على تجارب الجامعات الخارجية المتميّزة في اللغة العربية، إمّا عن طريق الزيارة المباشرة والالتقاء بمسؤوليها، أو عن طريق الاطلاع على خططها وبرامجها وتجاربها.

المرحلة الثالثة: تحليل الخطط، وذلك بتحليل خطط الجامعات السعودية الحكومية كلها دون استثناء، وقد بلغ عدد الجامعات السعودية الحكومية التي تمنح الشهادة الجامعية في تخصص اللغة العربية ست عشرة جامعة، وهي: جامعة أم القرى، الجامعة الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة الملك فيصل، جامعة الملك خالد، جامعة الأميرة نورة، جامعة طيبة، جامعة الطائف، جامعة القصيم، جامعة الدمام، جامعة جازان، جامعة نجران، جامعة حائل، جامعة تبوك.

مع تحليل بعض خطط الجامعات الرائدة في هذا الميدان مرّتين: من محلّلٍ من داخلها، وآخر مِن خارجها؛ وذلك لرصد المجالات ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وحصر المكوّنات المساندة فيها والموازنة بين الوزن النسبي للمجالات فيها ومعرفة الساعات النظرية والعملية فيها.

كما قام فريق العمل بتحليل الخطط المتميّزة الخارجية لمقارنتها بالخطط الداخلية.

وقد خرج الفريق من تحليل الخطط وعقد المقارنات بينها بنتائج جيدة وأحصى ظواهر كثيرة، فقد بان له غياب التطبيق العمليّ عن أكثر الخطط، وحضر على قلّة في القليل منها، على أنه يمكن أن يكون ذلك معالجًا على نحوٍ مّا في طرق تدريس المقررات التي تحتاج إلى التدريب.

كما أنّ الفريق قد لحظ التباين الشديد في تعيين عدد الساعات، ولحظ وضع بعض المكوّنات الأساسية على أنها موادّ اختيارية في إحدى الخطط، ووجد التنوّع الكبير في تعيين المكوّنات المساندة. ووقف على غياب لبعض المجالات.

ومن شواهد التباين في هذه الخطط أنّ ساعات التخصص في إحداها خمس وثمانون ساعة، وفي أخرى أربعون ومائة ساعة.

وممّا لحظه الفريق نقص الساعات في بعض البرامج، ففي إحدى الجامعات يدرس الطالب المختص في اللغة العربية النحو في تسع ساعات فقط في حين أنه نفسَه يدرس اللغة الإنجليزية في ست عشرة ساعة!، ومن الأسف أيضًا أن هذه الجامعة –كما هو المعلن في موقعها– تدرّس جميع المواد باللغة الإنجليزية ما عدا مقررات الدراسات الإسلامية واللغة العربية.

وفي جامعة أخرى ساعات اللغة الإنجليزية تماثل ساعات النحو؛ فكل واحدة ثنتا عشرة ساعة، كما لحظ في بعض الخطط أن علم البيان وعلم البديع من علوم البلاغة كلاهما يقدّم في ساعتين فقط، في حين أن علم البيان وحده في جامعة أخرى له ثماني ساعات. وبلغت ساعات النحو في إحدى الجامعات خمسًا وأربعين ساعة، وفي جامعة أخرى تسعًا فحسبُ، فإحداهما خمسة أضعاف الأخرى! والنقد في إحدى الجامعات يزيد عن ستة أضعاف ما هو عليه في الجامعة الأخرى! ويُدرَّس الصرف في أربع عشرة ساعة في جامعة، وثلاثًا فقط في جامعة أخرى، وتبلغ ساعات علم اللغة تسع عشرة ساعة في جامعة، وفي أخرى سبعًا، والبلاغة ثلاثًا وعشرين في خطة، وستًا في خطة أخرى، ويحضر تذوّق النصوص الأدبية في إحدى الخطط في ثماني ساعات، ويكاد يغيب عن بعض الخطط، وتُدرّس القراءة ثماني ساعات في إحدى الكليات، وتغيب تمامًا عن عددٍ من الجامعات، ومهارات الكتابة ست ساعات في جامعة، واثنتان في جامعة، ولا نصيب لها في بعض الخطط! ويتباين تدريس العروض وموسيقى الشعر ما بين خمس وساعتين، وتصرّح بعض الخطط بالبحث ومناهجه في ثماني ساعات، ولا تكاد تجد له ذكرًا في أخرى، ولا يحضر التدريب على الحديث والتواصل الشفوي في أكثر الخطط مع الأسف الشديد.

المرحلة الرابعة: تعيين المجالات الرئيسة للبرنامج، عملاً بنتائج التحليل ومناقشات رؤساء الأقسام والخبراء توصّل الفريق إلى تعيين المجالات الرئيسة المكوّنة لبرنامج اللغة العربية.

المرحلة الخامسة: اقتراح المكوّنات المساندة من غير مجالات التخصص: وذلك باستعراض الخطط الداخلية والخارجية واستعراض آراء أعضاء الفريق، وقد توصّل الفريق إلى تسمية بعض المكوّنات

المساندة التي يتاح للجامعات أن تشكّل منها ما تراه مناسبًا لتأهيل خريجيها، ويتيح لها التنافس والتميّز في إعدادهم، وهذا التنوّع بين الجامعات في هذه المكوّنات المساندة مهمّ ليتيح الاستفادة من عيّنات مختلفة في التأهيل الثانوي الذي يخدم تخصصات أخرى، كالتربية والإعلام والإدارة والدعوة ونحوها.

والمكوّنات المساندة التي اقترحها الفريق: القرآن الكريم، الثقافة الإسلامية، الحديث، السيرة النبوية، التوحيد، الفقه، التربية وعلم النفس (وما يدخل في إطارهما من مقررات)، مناهج البحث، الإدارة العامة، مبادئ الإعلام، التاريخ والحضارة.

المرحلة السادسة: اقتراح الوزن النسبي للمكوّنات الأساسية والمساندة، وذلك عملا بنتائج تحليل الخطط الداخلية والخارجية، وأثرًا لمناقشات أعضاء الفريق، على أن يُستفاد فيما بعدُ من آراء المحكّمين أيضًا في تعيين هذه الأوزان المقترحة.

المرحلة السابعة: تشكيل لجان داخل الفريق حسب التخصصات لوضع المعايير واقتراح المؤشرات ومراجعتها، وهذا هو هدف المشروع الأصيل، وقد استغرق ذلك وقتًا طويلا، رغبة في استيفاء المعايير وإتقانها، وصياغتها الصياغة المناسبة.

المرحلة الثامنة: اقتراح أسماء المحكمين، وقُسِّموا إلى ثلاث فئات:

الأولى: مراجعو المحتوى المعرفي التخصصي، واقتُرح ثلاثة أسماء على الأقل في كل مجال، من أبرز المتخصصين التخصصَ الدقيق فيه؛ وذلك لضمان اختيار أهمّ مفردات العلم.

الثانية: العلماء الموسوعيون المشاركون في جميع مجالات اللغة العربية، وذلك لإحداث التوازن والترابط والتتابع في بناء العلم إجمالا، ولدفع التكرار والخلط، ومراعاة ترتيب العلوم بعضها على بعض.

الثالثة: خبراء في المناهج وطرق التدريس، فيهم مختصّون بطرق تدريس اللغة العربية وسبل القياس والتقويم فيها؛ ليراجعوا الصياغة النهائية للمعايير، ويضمنوا تقديمها بطريقة صحيحة.

المرحلة التاسعة: تحكيم المعايير على التقسيم السابق، ويرتّب مرحليًّا حسب الترتيب السابق أيضًا.

المرحلة العاشرة: مراجعة ملحوظات المحكّمين، والصياغة النهائية للمعايير.

المجالات الأساسية المكوّنة لبرنامج اللغة العربية

توصّل الفريق بعد دراسة واقع برامج اللغة العربية وتحليل خططها ودراسة المحتوى المعرفي لها واستشارة المحكمين الداخليين والخارجيين إلى أن المكونات الأساسية تسعة، وهي التي يجب توافرها في جميع البرامج، وهي المجالات التسعة الأساسية التي وضع الفريق عليها المعايير: المجال الأول: علم اللغة. المجال الثاني: النحو. المجال الثالث: الصرف. المجال الرابع: البلاغة. المجال الخامس: تاريخ الأدب. المجال السادس: النقد الأدبي. المجال السابع: النصوص الأدبية (النقد التطبيقي) المجال الثامن: المهارات اللغوية التطبيقية. المجال التاسع: العروض والقوافي. بأيّ اسمٍ تسمّى في خطط الجامعات، وبأي طريق تقدّمها الأقسام. ووضع الفريق ثلاثة مجالات إضافية مهنية غير معرفية. وهي: المجال العاشر: مجال تحمّل المسؤولية. المجال الحادي عشر: مجال التواصل والعلاقات الشخصية. المجال الثاني عشر: مجال تقنية المعلومات.

ورأى الفريق أنه بعد ذلك من حق كل قسم أو كلية أو جامعة أن تزيد على هذه المجالات ما تراه من المجالات المساندة للتخصص، أو من غيرها، ولم يشأ الفريق أن ينصَّ على شيء منها فتحًا لباب التنوّع والتنافس بين الجامعات.

الوزن النسبي للمجالات :

اعتمادًا على تقديرات المحكمين الخارجيين والداخلين وتقديرات المعدين ظهر أن الوزن النسبي لكل مجال يمثّل تقريبًا ما يأتي: (مع التنبيه إلى أنه رُصدت أرقام كل المشاركين، واستُبعد من كل مجال الرقم الأعلى والرقم الأدنى تجنّبًا للآراء المبالِغة في تقدير وزن مجالٍ مّا أو التهوين منه)

المجال الأول: علم اللغة ٩%

المجال الثاني: النحو ١٨%

المجال الثالث: الصرف ٥%

المجال الرابع: البلاغة ١٠%

المجال الخامس: تاريخ الأدب ٨%

المجال السادس: النقد الأدبي ٥%

المجال السابع: النصوص الأدبية ٩%

المجال الثامن: المهارات اللغوية التطبيقية ١٣%

المجال التاسع: العروض ٣%

المجالات الأخرى التي تخدم التخصص أو تنمي مهارات الطالب غير اللغوية: ٢٠%

العاملون في المشروع:

١- أ.د. عبدالله بن عبدالكريم المسلّم الأمين العام للهيئة مشرفًا على المشروع.

٢- أ.د. أحمد بن عبدالله السالم رئيس الجمعية العلمية السعودية للّغة العربية، وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون الطالبات، رئيسًا للفريق العلمي.

٣- د. صالح بن علي الغامدي، المستشار في الهيئة، مستشارًا للمشروع.

٤- د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن العثمان، المستشار في الهيئة، مستشارًا للمشروع.

٥- أ.د. صالح بن معيض الغامدي، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب، جامعة الملك سعود.

٦- أ.د. محمد خضر عريف أستاذ اللغويات بقسم اللغة العربية وآدابها، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز.

٧- د. سعود بن عبدالله آل حسين، عضو الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

٨- د. محمد بن سليمان القسومي، عضو الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

٩- د. أحمد بن صالح السديس، عضو الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

١٠- د. عبدالله بن محمد العتيبي، عميد عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة الإسلامية، والأستاذ بكلية اللغة العربية فيها.

١١- د. ظافر بن غرمان العمري، وكيل كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى للتطوير الأكاديمي وخدمة المجتمع.

١٢- د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان، وكيل كلية الآداب بجامعة الملك فيصل للتطوير والجودة، والأستاذ بقسم اللغة العربية فيها.

١٣- د. محمد بن يحيى أبو ملحة، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها، بكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة الملك خالد.

١٤- د. سعود بن عبدالعزيز الخنين، عضو الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، أمينًا ومنسّقًا للمشروع.

معايير برنامج اللغة العربية الأكاديمية(البكالوريوس):

المجال الأول : علم اللغة

المجال الثاني : النحو

المجال الثالث : الصرف

المجال الرابع : البلاغة

المجال الخامس : تاريخ الأدب

المجال السادس : النقد

المجال السابع : النصوص الأدبية (النقد التطبيقي)

المجال الثامن : المهارات اللغوية

المجال التاسع : العروض والقوافي

المجال الأول: علم اللغة

ويشتمل على خمسة مجالات فرعية:

١ـ١ المجال الفرعيّ الأول: علم الأصوات

وفيه ستة معايير:

١ـ١ـ١ـ المعيار الأول: علم الأصوات: مبادئه ومجالاته:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١ – علم الأصوات: ميدانه واهتماماته.

٢ – مصطلحات علم الأصوات.

٣ – علم الأصوات في تجويد الأداء.

٤ – جهود العلماء القدامى والمحدثين في الأصوات وبيان مشكلاتها.

٥ – الرموز الصوتية (علامات الضبط) ومدلولاتها في كتاب الله.

١ـ١ـ٢ـ المعيار الثاني: عملية النطق: مفهومها، ووصفها، ومكوناتها ، وأعضاؤها.

١ – العملية النطقيّة، وحدوث الأصوات اللغوية.

٢ – أعضاء النطق ووظائفها الصوتية.

٣ – الأحياز في العربية ووجوه الفرق بينها وبين المخارج.

٤ – مخارج الأصوات في العربية.

٥ – أصول المخارج في العربية.

٦ – الأصوات بحسب مخا رجها.

٧ – الطريقة النطقية التي بها تحدد المخارج الصوتية.

١ـ١ـ٣ المعيار الثالث: الأصوات في العربية: تصنيفها وخصائصها(الصوائت والصوائت)

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١ - المزايا والسمات والمحددات الصوتية التي بها يتميز صوتٌ عن صوت.

٢ - الأصوات في العربية وتصنيفها.

٣ - خصائص الأصوات الصائتة والصامتة في العربية وصفاتها المميزة.

٤ - أسباب صعوبة الصوائت لدى المتعلمين في اللغات عمومًا.

٥ - التكوين الصوتي للصوائت في العربية.

٦- أنواع الصوائت في العربية.

٧- ظاهرة التبدلات بين الصوائت.

٨- الأخطاء النطقية للصوائت، وأثرها في الكتابة والأداء.

٩- المقياس العالمي للصوائت، وكيفية الإفادة منه في تعليم اللغات.

١-١-٤ المعيار الرابع: أصوات العربية الصامتة الفصيحة، وتقسيمها بحسب المخارج والصفات المميزة

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- الحروف حسب مخارجها: حروف الحلق، وحروف أقصى اللسان، وحروف وسط اللسان، .... إلخ .

٢- المخارج عند القدامى والمحدثين.

٣- الأثر اللغوي السلبي لاضطراب المخارج.

٤- تصنيف الصفات الصوتية المميزة للأصوات في العربية.

٥- الخصائص والسمات الصوتية (الجهر والهمس، الشدة والرخاوة، الترقيق والتفخيم، الإذلاق والإصمات، الاستعلاء والاسيفال...).

١-١-٥ المعيار الخامس: الأصوات الصامتة بحسب الصفات المحسنة

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- تَعرُّف معنى القلقلة، والأصوات المقلقلة.

٢- الطبيعة الصوتية للغنة، والأصوات المستحقة لذلك.

٣- الصفير ودلالته والطبيعة الصوتية للحروف المصفر بها.

٤- التكرار ومفهومه، والحرف المكرر في العربية والمقدار المطلوب من التكرار.

٥- الاستطالة ومعناها، والنطق الصحيح بالصوت المستطيل في العربية.

٦- الانحراف، وما طرأ على الأصوات المنحرفة.

١-١-٦ المعيار السادس: أسس التحليل المقطعي

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- المقطع، وأنواعه.

٢- تقسيم الكلام إلى مقاطع.

٣- المقاطع المقبولة والمرفوضة في العربية.

١-١-٧ المعيار السابع: التبدلات الصوتية التركيبية في العربية، وما يستتبعها أداء ودلالة:

ومن مؤشرات تحقيق ذلك:

١- ظاهرة النبر: خصائصه ومواقعه في العربية.

٢- ظاهرة التنغيم: وظائفه في الأداء الصوتي.

٣- الإبدال الصرفي واللغوي، وخصائصهما.

٤- الإبدال في العربية.

٥- أثر اللهجات في حدوث الإبدال في العربية.

٦- الإدغام وتقسيمه، وأسبابهن وأنواعه.

٧- رموز الإدغام في كتاب الله.

١-١-٨ المعيار الثامن: معطيات علم الأصوات النطقي:

ومن مؤشرات تحقق ذلك :

١- الأخطاء النطقية التي تقع في الأصوات.

٢- الأمراض اللغوية التي تصيب الطفل، كاللثغة، والفأفأة، والتأتأة ، واللجلجة، وكيفية علاجها.

٣- المعامل الحديثة ودورها في اكتشاف الأخطاء ومعالجتها.

٤- الحلول للمشكلات الصوتية.

٥- الأداء الصوتي بتجويد القرآن الكريم.

٦- مشكلات الكتابة بالإفادة من المقاطع.

١-٢ المجال الفرعي الثاني: فقه اللغة وعلم اللغة

وفيه خمسة معايير:

١-٢-١ المعيار الأول: فصائل اللغات وموقع العربية بينها:

ومن مؤشرات تحقيق ذلك:

١- نشأة اللغة الإنسانية، والآراء التي قيلت فيها بإيجاز.

٢- طبيعة اللغة ووظائفها الأساسية.

٣- اللغات الإنسانية، وانقسامها إلى فصائل لغوية.

٤- اللغات السامية، والخصائص المشتركة بينها وموقع اللغة العربية منها.

٥- اللغة العربية الجنوبية وأهم لهجاتها.

٦- أثر الإسلام في اللغة العربية من حيث: المفردات، والتراكيب، والأساليب.

٧- أثر العربية في اللغات الأخرى.

٨- خصائص اللغة العربية في الأصوات، والتراكيب، والأساليب.

٩- تاريخ الكتابة العربية ورموزها وتطورها.

١-٢-٢ المعيار الثاني: بعض الظواهر، والأساليب، والعوامل المؤثرة في نمو الثروة اللغوية وتجديدها:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- الاشتقاق، وأثره في نمو اللغة، وجهود العلماء في التأليف فيه.

٢- الترادف، وأثره في نمو اللغة، وبعض جهود العلماء فيه.

٣- المشترك اللفظي، وأثره في استعمال اللغة وجهود العلماء وآراؤهم فيه.

٤- المتضاد، وجهود العلماء وآراؤهم فيه.

٥- المعرب، والدخيل، والمولد وضوابط التفريق بينها.

٦- التعريب والتوليد وأثره في نموّ اللغة.

٧- جهود العلماء في التعريب والتوليد قديماً وحديثاً.

٨- جهود المجامع اللغوية والعلمية والمراكز والمؤسسات اللغوية والعلماء المحدثين في عملية التعريب.

٩- وضع المصطلحات (علم المصطلحية) ووسائله وأساليبه وأثر المجامع والمؤسسات اللغوية في وضع المصطلحات وتنسيق العمل المصطلحي في العالم العربي، وبنوك المعطيات المصطلحية في المملكة.

١٠- جهود العلماء القدامى والمحدثين في توليد ألفاظ عربية مقابل الأعجمية.

١-٢-٣ المعيار الثالث: أهم المؤثرات في العربية في هذا العصر:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- الأثر السلبي والإيجابي للإعلام اليوم على العربية الفصحى.

٢- الفروق بين الفصحى والعامية .

٣- الأثر السلبي للعامية على الفصحى.

٤- جهود المجامع العربية في خدمة العربية (نبذة مختصرة).

٥- المشكلات المترتبة على الازدواج اللغوي.

٦- التطور اللغوي للعربية: ماهيته وأسبابه.

٧- سمات العربية في أطوار حياتها، في العصور: الجاهلي، الإسلامي، العباسي، العصر المملوكي والتركي، العصر الحديث.

٨- قضايا الدعوة إلى العامّية والدعوة إلى الكتابة بالحروف اللاتينية.

١-٢-٤ المعيار الرابع: الثروة اللفظية التي تساعد الطالب في تنويع أساليبه، وتطلعه على غير المألوف من استعمالات العربية:

ومن مؤشرات تحقيق ذلك:

١- تكوين رصيد جيّد من ألفاظ اللغة في حقول دلالية مختلفة.

٢- استحضار الكثير من الألفاظ المترادفة والألفاظ المتقابلة والألفاظ المشتركة.

٣- أسلوب مخالفة مقتضى الظاهر.

٤- أساليب العرب في الحذف والاختصار.

٥- أساليب العرب في الزيادة والتكرار.

٦- أسلوب التغليب.

١-٢-٥ المعيار الخامس: جهود علماء اللغة المحدثين في مجال البحث اللغوي العام، ومجالات الدرس اللغوي الحديث ومستوياته:

ومن مؤشرات تحقيق المعيار:

١- علم اللغة: مفهومه وموضوعه، وأهدافه، وفروعه الرئيسة.

٢- مناهج البحث اللغوي: المنهج الوصفي – التاريخي – المقارن – المعياري ...إلخ

٣- مستويات التحليل اللغوي: المستوي الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي.

٤- من قضايا علم اللغة: الازدواجية اللغوية ، اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة ....

١-٣ المجال الفرعيّ الثالث: علم الدلالة

وفيه خمسة معايير:

١-٣-١ المعيار الأول: علم الدلالة: مفهومه،واهتماماته ومناهجه وتاريخه:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- مجالات علم الدلالة وقضاياه وقيمته وجدواه.

٢- الاتجاهات العامة في علم الدلالة.

٣- مناهج الدرس الدلالي في الثقافات الأخرى.

٤- جهود علماء العربية في الدرس الدلالي.

١-٣-٢ المعيار الثاني: دلالات الألفاظ وتحديد معانيها :

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- المحددات الدلالية وكيفية الإفادة منها.

٢- مناهج المعجميين في توضيح الدلالة.

١-٣-٣ المعيار الثالث: المكونات الأساسية للدلالة وأثر القرائن فيها.

ومن مؤشّرات تحقيق هذا المعيار:

١- الدلالة المعجمية، مفهومها وسماتها .

٢- أثر الأصوات في توجيه الدلالة .

٣- أثر النبر والتنغيم في توجيه الدلالة عند القراءة أو الكلام.

٤- أثر القرائن والمصاحبات في توجيه الدلالة.

٥- أثر الصيغ الصرفية في توجيه الدلالة.

٦- أثر التراكيب والأنماط النحوية في توجيه الدلالة.

٧- الإعراب والدلالة.

٨- السياق والدلالة.

١-٣-٤ المعيار الرابع: التطور الدلالي واتجاهاته وأثره في ألفاظ العربية:

١- ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

٢- الدلالة بين الثبات والتغير.

٣- التطور الدلالي العام والخاص :سماته، ، خصائصه، أثره في ألفاظ العربية.

٤- كثرة الاستعمال وأثره في تطوير دلالة الألفاظ في العربية.

٥- المجاز وتطوير دلالة الألفاظ في العربية.

٦- تغير الأصوات وتطور الدلالة.

٧- الأثر السلبي الذي يسببه انتقال الألفاظ من أمة إلى أخرى في دلالة اللفظ، وتطبيقه على العربية.

٨- اختلاف طبقات المجتمع وتعاقب الأجيال وتطور الدلالة، وتطبيقه على العربية.

٩- التغير الاجتماعي وأثره في دلالة ألفاظ العربية .

١٠- اتجاهات التطور الدلالي من خلال مقارنات تطبيقية بين المعنى القديم والحديث.

١-٣-٥ المعيار الخامس: العلاقات الدلالية بين الألفاظ والقدرة على التحليل الدلالي:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- مدلول: التباين، والترادف، والاشتراك اللفظي، والتضاد واختلاف علماء العربية فيها.

٢- فكرة تصنيف الحقول الدلالية.

٣- توظيف المعلومات الدلالية في تحليل النصوص الأدبية واللغوية.

١-٤ المجال الفرعيّ الرابع: الدراسة المعجمية

وفيه خمسة معايير:

١-٤-١ المعيار الأول: المعجم: مفهومه ومبدأ استعماله وأغراضه:

ومن مؤشرات تحقيق ذلك:

١- تاريخ الدراسة المعجمية وتطورها، وجهود العلماء العظيمة في تتبّع اللغة وحفظها.

٢- طبيعة العمل المعجمي ومهماته.

٣- العمل المعجمي والأعمال الموسوعية.

١-٤-٢ المعيار الثاني: المعجم الذهني لدى الطالب،وزيادة قدرته اللغوية:

ومن مؤشرات تحقيق ذلك:

١- حصيلة الطالب اللغوية وكيفية زيادة وتنميتها.

٢- أسماء الأشياء والتعبير عنها بألفاظ عربية أصيلة.

٣- امتلاك معجم من المترادف، والمتباين، والمتضاد.

٤- الأسماء الخاصة والجزئية لبعض الحقول الكلية المتصلة بالحياة.

١-٤-٣ المعيار الثالث: تصنيف المعجمات في العربية، بحسب موضوعاتها ومناهجها وترتيبها:

ومن مؤشرات تحقيق ذلك:

١- المدارس المعجمية في العربية، وأسس بنائها، من لفظية وموضوعية، والفرق بينها، وأهمّ معاجمها في العصور المختلفة. (المعجمات اللغوية العامة، المعجمات الموضوعية، المعجمات الثنائية، مدرسة التقليبات الصوتية، مدرسة القافية، المدرسة الألفبائيّة)

٢- أهمّ المعاجم حسب تصنيفاتها السابقة في العصور المختلفة.

٣- بعض عيوب المعاجم، وبعض ما وجّه لها من نقد.

١-٤-٤ المعيار الرابع: مهارات البحث في المعجم:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- ردُّ الألفاظ إلى أصولها.

٢- جذور المادة اللغوية على وجه الدقّة.

٣- الوصول إلى مواقع الكلمات داخل المعجمات.

٤- المحددات الدلالية للألفاظ، والتعامل معها بطريقة صحيحة.

٥- دلالة الرموز المستعملة في المعجمات العربية، وفهم مدلولاتها.

٦- طبيعة ما يدوَّن في المعجم، وما يترك للمطرد والاستعمال الذي يعرف من علوم العربية الأخرى.

١-٥ المجال الفرعي الخامس: علم اللغة التطبيقي:

وفيه سبعة معايير:

١-٥-١ المعيار الأول: علم اللغة التطبيقي: مفهومه، وأهدافه، وتاريخه، ومجالاته:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار :

١- مفهوم علم اللغة التطبيقي وعلم اللغة النظري (العام)، والفرق بينهما.

٢- موضوع علم اللغة التطبيقي، وتاريخ نشأته.

٣- أهداف علم اللغة التطبيقي، وعلاقته بالعلوم الأخرى (اللغوية، والتربوية، والاجتماعية، والنفسية ...الخ.

٤- مجالات علم اللغة التطبيقي.

٥- علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغة العربية لأهلها ولغير أهلها.

١-٥-٢ المعيار الثاني: أهّم النظريات والاتجاهات الحديثة في تعليم اللغات، والإفادة منها في تعليم اللغة العربية:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- النظرية السلوكية، مفهومها، وأهم مبادئها، والأسس التي تستند إليها، وأثرها في تعليم اللغة العربية.

٢- النظرية المعرفية، مفهومها، وأهم مبادئها، والأسس التي تستند إليها، وأثرها في تعليم اللغة العربية.

٣- الاتجاه التكاملي في تعليم اللغات، وأبرز مميزاته وعيوبه، وتطبيقاته في تعليم اللغة العربية

٤- الاتجاه المهاري في تعليم اللغات، وأبرز مميزاته وعيوبه، وتطبيقاته في تعليم اللغة العربية

٥- الاتجاه التواصلي في تعليم اللغات، وأبرز مميزاته وعيوبه، وتطبيقاته في تعليم اللغة العربية

٦- الاتجاه الوظيفي في تعليم اللغات، وأبرز مميزاته وعيوبه، وتطبيقاته في تعليم اللغة العربية

٧- مراحل اكتساب الطفل للغة، والإفادة منها في تعليم اللغة.

١-٥-٣ المعيار الثالث: المهارات اللغوية الأساسية وكيفية اكتساب كلٍّ منها:

ومن مؤشرات تحقيق ذلك:

١- المشكلات المتعلقة بالمهارات اللغوية الأساسية، وطرق علاجها، وطرق تعليمها.

٢- تعليم مهارة الاستماع والفهم باستخدام الأساليب والوسائل المناسبة.

٣- تعليم مهارة التحدّث باستخدام الأساليب والوسائل المناسبة.

٤- تعليم مهارة القراءة باستخدام الأساليب والوسائل المناسبة.

٥- تعليم مهارة الكتابة باستخدام الأساليب والوسائل المناسبة.

١-٥-٤ المعيار الرابع: أشهر طرائق تعليم اللغات، والاستفادة منها في تعليم اللغة العربية:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- طريقة القواعد والترجمة، وأهم مزاياها وعيوبها.

٢- الطريقة المباشرة، وأهم مزاياها وعيوبها.

٣- الطريقة السمعية الشفهية، وأهم مزاياها وعيوبها.

٤- الطريقة الاتصالية، وأهم مزاياها وعيوبها.

٥- الطريقة الصامتة، وأهم مزاياها وعيوبها.

٦- طريقة القراءة، وأهم مزاياها وعيوبها.

٧- الطريقة الطبيعية، وأهم مزاياها وعيوبها.

٨- الطريقة الانتقائية (التكاملية)، وأهم مزاياها وعيوبها.

٩- أشهر طرائق تعليم اللغة العربية المعروفة في العالم العربي كالطريقة الجزئية، والطريقة الكلية، والطريقة التوليفية، وأهم مزاياها وعيوبها.

١-٥-٥ المعيار الخامس: أهم أساليب تعليم اللغات، واستعمالها في تعليم اللغة العربية:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- أسلوب التدريس باستخدام المجموعات، وكيفية أدائه، وأهم إيجابياته وسلبياته، واستعماله في تعليمه.

٢- أسلوب لوحة الخبرة، وكيفية أدائه، وأهم إيجابياته وسلبياته، واستعماله في تعليمه.

٣- أسلوب القصة، وكيفية أدائه، وأهم إيجابياته وسلبياته، واستعماله في تعليمه.

٤- أسلوب القراءة بالطريقة المزدوجة، وكيفية أدائه، واستعماله في تعليمه.

٥- البطاقة المدرسية، وكيفية أدائه، واستعماله في تعليمه.

٦- النموذج والمحاكاة في تعليم اللغة، واستعماله في تعليمه.

١-٥-٦ المعيار السادس: أهّم تقنيات تعليم اللغات، واستعمالها في تعليم اللغة العربية

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- تقنيات تعليم اللغات، ودورها في تعليم اللغة العربية.

٢- قواعد وأسس اختيار التقنيات في تعليم اللغة العربية.

٣- استخدام التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية.

٤- بعض الوسائل التعليمية المعينة في تعليم اللغة العربية.

٥- استعمال الحاسوب والشبكة العنكبوتية في تعلم اللغة وتعليمها.

١-٥-٧ المعيار السابع: أهّم وسائل القياس والتقويم، وتصميم الاختبارات اللغوية، واستعمالها في تعليم اللغة العربية:

ومن مؤشرات تحقيق هذا المعيار:

١- القياس، والتقويم، والاختبار: تعريفها، وأنواعها، وخصائصها، ووظائفها.

٢- الاختبارات اللغوية والنفسية.

٣- الأهداف التربوية ودورها في عملية التقويم.

٤- المبادئ العامة لبناء الاختبارات بأنواعها، وتحليل فقراتها، ومزاياها، وعيوبها.

٥- الاتجاهات النظرية السائدة في تقويم المهارات اللغوية كالاتجاه التقليدي، واتجاه القياس النفسي والتركيبي، والاتجاه التواصلي، والاتجاه القائم على علمي اللغة النفسي والاجتماعي.

٦- الاتجاهات التطبيقية السائدة في تقويم المهارات اللغوية.

٧- أنواع اختبارات الكفاية اللغوية كاختبار الأجزاء المنفردة، واختبار المهارات الاندماجي، والاختبارات الاتصالية.

٨- تطبيق الاختبارات اللغوية بأنواعها، واتجاهاتها في تعليم اللغة العربية.

٩- أنماط الاختبارات المناسبة لكل عنصر من عناصر اللغة وكل مهارة من المهارات اللغوية في تعليم اللغة العربية.

المجال الثاني : النحو
(وفيه ستة وعشرون معيارًا)

٢-١ المعيار الأول: (مكونات الكلام):.

مؤشرات المعيار :

١. أقسام الكلام: اسم، وفعل، وحرف، وعلامات الاسم والفعل.

٢. حدود الكلمة عند النحويين، والفصل بين الكلمات المتّصل بعضها ببعض.

٣. حروف المعاني وحروف المباني.

٤. المسائل الخلافية في بعض الكلمات.

٢-٢ المعيار الثاني: (تركيب الجملة) :

مؤشرات المعيار :

١. المفرد، والمركّب بجميع أنواعه، والجملة الاسمية والفعليّة.

٢. العناصر الإسنادية وغير الإسنادية في الجملة.

٣. الوظيفة النحوية وعناصر الجملة، والبحث عنها في صور مختلفة، لا في صور جامدة.

٤. العناصر التي يمكن حذفها وتقديرها في النصوص المختلفة.

٥. التقديم والتأخير في الجملة؛ وتحديده في أساليبه وجمله، من غير جمود على أساليب معيّنة مكرورة.

٦. الجملة وشبهها واستعمالها في موقع المفردات: خبرًا، حالاً، نعتًا .... .

٧. الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، وإعرابها والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب..

٨. أشباه الجمل.

٩. الموصولات الحرفية و الموصولات الاسمية.

١٠ المصدر المنسبك من الموصولات الحرفية وممّا بعدها واستعمالها(مبتدأ، أو خبرًا، أو فاعلاً، أو مفعولا أو مضافًا إليه وسادًّا مسدّ المفعولين).

١١ المصادر المؤولة ومصادر صريحة.

١٢ الألفاظ التي لها حق الصدارة، وما يُبنى على ذلك.

١٣ الأدوات الرابطة ، مثل: لولا ، لوما ، لَمّا ، كلَّما.

١٤ جواب الشرط وجواب القسَم.

١٥ اقتران جواب الشرط بالفاء.

٢-٣ المعيار الثالث: (فكرة العامل):

مؤشرات المعيار :

١. التعلق بالوظيفة النحوية والمعنوية التي تؤديها المفردة.

٢. العوامل الداخلة على الجملة الاسمية من أفعال أو حروف.

٣. الأفعال: اللازم، والمتعدّي لواحد، أو لاثنين، أو لثلاثة.

٤. ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وما يتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

٥. النصب على نزع الخافض.

٦. فكرة التضمين في التعدية أو اللزوم؛ لمعرفة سعة اللغة وتنوّعها.

٧. علاقة العامل بمعمولين من نوع واحد؛ لتفهم فكرة الاشتغال.

٨. اجتماع عاملين على معمول واحد؛ وتفسير باب التنازع.

٩. (أن) المصدرية الناصبة والمفسّرة والمخفَّفة، وضبط الفعل بعدها.

١٠ مواضع إضمار (أن) وجوبًا أو جوازًا.

١١ عمل (إذن) النصب.

١٢ (حتى) العاملة وغير العاملة، وإعراب ما بعدها في الحالين.

١٣ أدوات جزم المضارع على سبيل الإجمال: التي تجزم فعلاً، والتي تجزم اثنين.

١٤ (لم) و(لما) النافيتين، و(لا) النافية والناهية.

١٥ أنواع الألفاظ التي تتبع ما قبلها في إعرابها، وبيان العامل فيها، على وجه الإيجاز.

١٦ الاسم المضاف وأثره فيما يضاف إليه.

١٧ الأسماء العاملة عمل الفعل. (ستفصَّل في المعايير الفرعية السبعة التالية)

ولهذا المعيار الثالث سبعة معايير فرعية، بعدد الأسماء العاملة:

٢-٣-١ المعيار الثالث الفرعي (١) : (إعمال اسم الفعل)

مؤشرات المعيار :

١. أقسام أسماء الأفعال من حيث نوع الفعل الذي تدل عليه، وحصر أشهر ألفاظها.

٢. عمل أسماء الأفعال فيما بعدها.

٣. المرتجل والمنقول والسماعيّ والقياسي.

٢-٣-٢ المعيار الثالث الفرعي (٢) (إعمال المصدر) :

مؤشرات المعيار :

١. المصدر، واسم المصدر، والمصدر الميميّ.
٢. الصور الثلاث لاستعمال المصدر في اللغة.
٣. طريقة إضافة المصدر إلى ما بعده، وما يتبع ذلك من تغيير في الإعراب من خلال تحليل النصوص وتحكيم المعنى.
٤. إعراب الاسم الذي أضيف إليه المصدرُ، لفظًا ومحلاً.
٥. إتباع المضاف إليه في كلتا الحالتين بتابع؛ لينظر أثر ذلك في اللفظ والمعنى.

٢-٣-٣ المعيار الثالث الفرعي (٣) : (إعمال اسم الفاعل):

مؤشرات المعيار :

١. اسم الذات (الاسم الجامد) والاسم المشتق.
٢. الأسماء المشتقة.
٣. اسم الفاعل بصوره المختلفة: المشتق من المضعّف والمعتل والثلاثي والرباعي... واستعماله مفرداً ومثنى، وجمعًا بأنواعه، ولا يقتصر على التمثيل بالمفرد من الصحيح، كما هو الشائع في الكتب التعليمية.
٤. الإعمال في اسم الفاعل إذا كان ب(أل) أو مجرّدًا منها، والشروط والضوابط والمعنى.
٥. اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال وبمعنى الماضي في الإعمال والإعراب.
٦. ما يجوز في معمول اسم الفاعل.
٧. ما يجوز في تابع معمول اسم الفاعل من إعراب.

٢-٣-٤ المعيار الثالث الفرعي (٤) : (إعمال صيغ المبالغة):

مؤشرات المعيار :

١. أوزانها الخمسة القياسية المشهورة وغير القياسية والتمثيل لها.
٢. العلاقة بينها وبين اسم الفاعل وشروط عملها مقارنة مع اسم الفاعل.

٢-٣-٥ المعيار الثالث الفرعي (٥) : (إعمال اسم المفعول):

مؤشرات المعيار :

١. ربط إعماله بالشروط التي سبقت في اسم الفاعل.

٢-٣- المعيار الثالث الفرعي (٦): (إعمال الصفة المشبّهة): ٦

مؤشرات المعيار :

١. ربط إعمال الصفة المشبهة بما درسه في الصرف عنها: عن معناها وطريقة صوغها، واستحضار أمثلة عديدة لها.
٢. علاقتها باسم الفاعل.
٣. ربط إعمالها بالشروط التي سبقت في اسم الفاعل.
٤. صور الاسم الواقع بعدها في الكلام، واستقراء صورها الثلاث.
٥. بعض الصور الممتنعة.

٢-٣-٧ المعيار الثالث الفرعيّ (٧): (إعمال اسم التفضيل):

مؤشرات المعيار :

١. اسم التفضيل: أحواله.
٢. شروط عمله والحالة التي يرفع فيها الاسمَ الظاهر.
٣. ما يجيء بعده والأوجه المحتملة فيه، وإعرابه.

٢-٤ المعيار الرابع: (المعرب والمبنى) :مفهوم البناء والإعراب، وأنواع المبنيات، وحركة بنائها، والمعرب وأنواعه، وعلاماته الأصلية والفرعية.

مؤشرات المعيار :

١. البناء والإعراب ومفهومهما.
٢. المبنيات في كلام العرب، من جميع أنواع الكلمة.
٣. ألقاب الإعراب وألقاب البناء.

٤. طريقة الإعراب بين المعرب والمبني، والإعراب اللفظي والمحلّي.
٥. إتباع المعرب بآخر مبني، والعكس؛ لتبين أثر الإعراب والبناء.
٦. حالات المضارع، وأنواع الإعراب الممكنة فيه، وأشهر العوامل المؤثرة فيه.
٧. نون التوكيد المباشرة وغير المباشرة.
٨. أنواع الإعراب، وتعداد الأبواب المرفوعة، ثم المنصوبة، ثم المجرورة على وجه الإجمال.
٩. أحكام الأبواب السبعة التي تُعرب بعلامات فرعية. (ستفصَّل في المعايير الفرعية السبعة التالية)

ولهذا المعيار الرابع سبعة معايير فرعية، بعدد الأبواب المعربة بالعلامات الفرعية:

٢-٤-١ المعيار الرابع الفرعي (١): (الأسماء الستة): وشروط إعرابها، ولغات العرب فيها.

مؤشرات المعيار :

١. الأسماء الستة وشروط إعرابها وعلامات الإعراب.
٢. اللغات الثلاث الواردة في الأسماء الستة المستوفية الشروط، والموازنة بينها في التفضيل في الاستعمال.
٣. الأسماء الستة وتطبيقاتها.

٢-٤-٢ المعيار الرابع الفرعي (٢) : (المثنى): ، وبيان الملحقات به.

مؤشرات المعيار :

١. المثنى: حده وعلامات إعرابه.
٢. إضافة المثنى، ولا سيما إلى ياء المتكلم، وإعرابه.
٣. الألفاظ الملحقة بالمثنى.
٤. (كلا) و(كلتا) وإعرابهما.
٥. الطرق للتعامل مع ما سُمّي بالمثنى.

٢-٤-٣ المعيار الرابع الفرعي (٣) : (جمع المذكر السالم): تعريفه، وشروطه، وأهم الملحقات به، وإعرابه.

مؤشرات المعيار :

١. الجمع السالم :حده وشروطه.
٢. الألفاظ الملحقة بجمع المذكر السالم.
٣. علامات إعرابه، والتمثيل له في جميع أنواع الإعراب (رفعًا، ونصبًا وجرًّا) في جميع الأبواب المشهورة، وإتباعه بأسماء تخالفه في طريقة إعرابه.
٤. الأوجه الجائزة في العلَم المسمّى بجمع المذكر السالم.
٥. إضافة جمع المذكر السالم والملحق به إلى الضمائر، وبخاصة إلى ياء المتكلم، وإعرابه.

٢-٤-٤ المعيار الرابع الفرعي (٤) : (جمع المؤنث السالم) : تعريفه، وبيان حقيقته،والملحقات به، والتفريق بينه وبين جمع التكسير، وإعرابه.

مؤشرات المعيار :

١. جمع المؤنث السالم :حده وشروطه.
٢. علامات إعرابه، والتمثيل له في جميع أنواع الإعراب: (رفعًا، ونصبًا وجرًّا) في جميع الأبواب المشهورة، وإتباعه بأسماء تخالفه في طريقة إعرابه.
٣. ذكر الملحقات بجمع المؤنث السالم.

٢-٤-٥ المعيار الرابع الفرعي (٥) (الممنوع من الصرف) : الممنوعات من الصرف، وطريقة ضبطها وإعرابها، ومتى تجر بالعلامة الأصلية.

مؤشرات المعيار :

١. الاسم المتمكن الأمكن وغير الأمكن.
٢. ذكر العلل التي تمنع الأسماء والصفات من الصرف.
٣. بيان علامات إعرابه، ظاهرة أو مقدّرة، والتمثيل له في جميع أنواع الإعراب (رفعًا، ونصبًا وجرًّا) في جميع الأبواب المشهورة، وإتباعه بأسماء تخالفه في طريقة إعرابه.
٤. ما يمنع الصرف لعلة تقوم مقام العلتين.
٥. العلل السبع التي تكون مع العلمية لمنع الاسم من الصرف على سبيل الإجمال.
٦. العلل الثلاث التي تكون مع الوصفية لمنع الاسم من الصرف على سبيل الإجمال.
٧. الأعلام والأوصاف وما ليس واحداً منهما، وأثر ذلك في المنع من الصرف..

٨. أوجه العدل في الألفاظ مع العلمية ومع الوصفية.

٩. حكم صرف الممنوع وحكم منع المصروف في الضرورة.

٢-٤-٦ المعيار الرابع الفرعي (٦): (الأفعال الخمسة) : مفهومها، وطريقة إعرابها، والتفريق بينها وبين ما يشبهها.

مؤشرات المعيار :

١. مفهوم الأفعال الخمسة، والتمثيل لها بأمثلة عديدة من الأفعال، ولا سيما ما حدث فيه تغييرات صرفية.

٢. علامات إعرابها.

٣. التمييز بينها وبين ما يشبهها من الأسماء والأفعال الماضية وأفعال الأمر.

٤. التمثيل لها مرفوعة في أول الجملة وفي وسطها وفي آخرها، ومنصوبة ومجزومة.

٢-٤-٧ المعيار الرابع الفرعي (٧) : (المضارع المعتل الآخر): مفهومه، وأحواله، أثر الجزم في آخر هذا الفعل، والموازنة بينه وبين حالتي الرفع والنصب.

مؤشرات ال عيار :

١. حالات إعراب المضارع المعتل الآخر.

٢. المضارع المعتل الآخر مختومًا بالألف، أو بالواو، أو بالياء، ومراعاة ضبط ما قبلها.

٢-٥ المعيار الخامس: (الإعراب الظاهر والمقدر والمحلي) : مفهوم الإعراب الظاهر، والمقدّر، والمحلّي، والتفريق بين اللفظ والمحلّ، واستخلاص سبب كل هذه الظواهر، وربطها بالأحكام الصوتية، والثقل والخفة والسهولة واليسر.

مؤشرات المعيار :

١. ما تظهر علامة إعرابه وما تُقدّر.

٢. موانع الإعراب الظاهر بين الثقل والتعذّر.

٣. الأمور التي يكون لها إعراب محلّي وموقع من الإعراب قد تظهر علاماته في توابعه، كالأسماء المبنية، والجمل وأشباهها، والمصادر المؤوّلة.

٢-٦ المعيار السادس: (المعرفة والنكرة) : مفهوم المعرفة والنكرة، واستخدام كل نوع في المواضع الخاصة به.

مؤشرات المعيار :

١. أنواع المعارف الستة المشهورة.

٢. الوظائف النحوية والأبواب التي يمكن أن يحتاج فيها إلى استعمال النكرة أو المعرفة.

٣. أهم الأحكام التفصيلية لهذه الأنواع الستة. (ستفصَّل في المعايير الفرعية الستة التالية)

ولهذا المعيار السادس ستة معايير فرعية، بعدد أنواع المعارف:

٢-٦-١ المعيار السادس الفرعي (١): (الضمير): الضمائر بجميع أنواعها، وطريقة ضبطها ووصلها بما قبلها، وأحكام ذكرها في اللفظ أو استتارها، والتفريق بينها وبين ما يشبهها، واستكشاف نظامها في ترتيب الجملة، وتعرف ضمائر ذات استعمال خاص، كضمير الشأن، وضمير الفصل.

مؤشرات المعيار :

١. الضمير وأقسامه المختلفة: من حيث البروز والاستتار، والاتصال والانفصال، والرفع والنصب والجرّ.

٢. التمثيل للضمائر كلها في جميع أبواب النحو، والإتيان بها مبتدأ، وخبرًا وفاعلاً، ونائب فاعل...إلخ.

٣. اتصال الضمير وانفصاله وامتناع أحدهما، وجواز الأمرين.

٤. نون الوقاية ومواضع وجوبها، وجوازها، وامتناعها.

٥. ضمير الشأن، والغرض البلاغي لاستعماله.

٦. ضمير الفصل، والغرض البلاغي من استعماله.

٧. مرجع الضمير.

٨. ذكر أشهر المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخّر.

٢-٦-٢ المعيار السادس الفرعي (٢): (العلَم) والمراد به، ومنزلته بين المعارف، وأنواعه وأحكامه اللفظية والتركيبية.

مؤشرات المعيار :

١. أنواع العلَم من حيث اللفظ والدلالة.

٢. العلَم الشخصيّ، والجنسيّ.

٣. العلَم بحسب اللفظ إلى مفرد ومركّب، وأنواع المركّب، والتمثيل لها.

٤. العلَم المنقول والمرتجل، والتمثيل لأبرز الأسماء المرتجلة.

٥. العلَم وترتيب الاسم والكنية واللقب إذا اجتمعت أو اجتمع اثنان منها بطريقة صحيحة.

٦. المركّب الإسنادي والمركّب الإضافي والمركب المزجي وإعرابها إعرابا صحيحا.

٧. توابع الأعلام المركبة.

٢-٦-٣ المعيار السادس الفرعي (٣): (اسم الإشارة) : تَعَرُّف ثالث المعارف، أسماء الإشارة، والتنويع في استعمالها، وإعرابها إعرابًا مفصّلا.

مؤشرات المعيار :

١. تعداد أسماء الإشارة بحسب المشار إليه.

٢. التمثيل لجميع أنواع المشار إليه.

٣. استعمال اسم الإشارة في المحلاّت الإعرابية المختلفة.

٤. إعراب الاسم المعرّف ب(أل) الواقع بعد أسماء الإشارة.

٥. تمييز اسم الإشارة عمّا يتصل به من أوله أو من آخره، ومراعاة ذلك عند الإعراب والاستعمال.

٦. التفريق بين المشار إليه والمخاطب بأسلوب الإشارة، واستعمال ذلك في أمثلة عديدة.

٧. الإشارة إلى كل الأسماء الممكنة، وتنويع ذلك بتنوّع المخاطب.

٨. تعيين ما تلحقه (ها) التنبيه، ولام البعد، وكاف الخطاب، وما يجتمع منها وما لا يجتمع.

٩. ذكر أسماء الإشارة للمكان.

١٠. إعراب (هنا) حيث وردَتْ، والجمع بين كونها اسم إشارة وظرفًا.

٢-٦-٤ المعيار السادس الفرعي (٤): (الاسم الموصول): تَعَرُّف رابع المعارف: الاسم الموصول، والإحاطة بجميع الأسماء الموصولة على اختلافها، وذكر مواطن استعمالها، وأحكامها اللفظية والمعنوية، وأحكام صلتها.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر الأسماء الموصولة، واستعمالها في المحلاّت الإعرابية المختلفة.

٢. التفريق بين الاسم الموصول والموصول الحرفيّ.

٣. تقسيم الاسم الموصول إلى خاصٍّ ومشترك.

٤. إعراب الأسماء الموصولة عامة، ما كان منها مبنيّاً، وما كان معرباً.

٥. مراعاة اللفظ والمعنى في (مَن) و(ما)، واستعماله في أساليبه.

٦. ذكر الصور الممكنة لـ(أيّ) ومواضع إعرابها وبنائها.

٧. تحديد شروط الصلة وإعرابها.

٨. بيان حكم حذف الضمير الرابط، والتمثيل له مذكورًا ومحذوفًا.

٩. التمثيل لجملة الصلة بصور متعدّدة تستوعب كل أحوالها.

٢-٦-٥ المعيار السادس الفرعي (٥) : (المعرف بـ(أل)) : تعَرُّف خامس المعارف: (المعرّف ب(أل)، والوقوف على استعمالات (أل) المتعدّدة، وتفاوت معانيها، وعلاقة ذلك بالتعريف والتنكير.

مؤشرات الأداء:

١. الموازنة بين (أل) التي تعرّف الاسم والزائدةِ التي لا تفيده تعريفًا.
٢. استعراض أمثلة عديدة للنوعين من ثقافته اللغوية.
٣. تقسيم (أل) المعرّفة إلى قسميها.
٤. تقسيم العهدية إلى أقسامها.
٥. التمييز بين أنواع (أل) الجنسية.
٦. بيان المواضع التي تكون فيها (أل) زائدة.
٧. التفريق بين الزائدة اللازمة، والعارضة.
٨. إصدار حكم على (أل) المتصلة بالأعلام، والأسماء الموصولة.
٩. ذكر أهم المواضع التي تكون فيها (أل) زائدة غير لازمة.

٢-٦-٦ المعيار السادس الفرعي (٦) : (المعرف بالإضافة إلى معرفة) : تعَرُّف سادس المعارف، المعرف بالإضافة إلى معرفة من جميع أنواع المعارف السابقة، وشرح معنى الإضافة في كل حالاتها، سواء أضيفت إلى معرفة أو نكرة، والتفر يق بين ما يتعرّف بالإضافة وما لا يتعرّف بها، وتوضيح نوعي الإضافة: اللفظية والمعنوية، واستعراض المسائل المستثناة من الجمع بين الإضافة وأداة التعريف، وبيان ما يستفيده المضاف من المضاف إليه، وذكر ما يضاف وما لا يضاف من الأسماء.

مؤشرات المعيار :

١. التفريق بين حكم النكرة إذا أضيفت إلى نكرة وإذا أضيفت إلى معرفة.
٢. بيان الألفاظَ الموغلة في الإبهام لا تكتسب التعريف وإن أضيفت إلى معرفة.
٣. إصدار حكم على الأوصاف المشتقة إن كانت تكتسب التعريف، أو لا تكتسبه.
٤. تصنيف الإضافة بحسب لفظها ومعناها.
٥. التفريق بين الإضافة المعنوية المحضة والإضافة اللفظية غير المحضة.
٦. تحويل كل نوع منهما للآخر.
٧. ذكر مواضع مجيء المضاف بـ(أل)، ويمثل لها، ويفسّر سبب ذلك.
٨. تعيين المعنى المراد لحرف الجر المقدّر في الإضافة المعنوية.
٩. تحديد الأسماء التي لا يمكن أن تضاف، وتفسير وجه ذلك.
١٠. تحديد الأسماء التي يجب أن تضاف إلى المفرد، والأشياء التي يجب أن تضاف إلى الجملة.

٢-٧ المعيار السابع: الأوّل والثاني من المرفوعات: (المبتدأ والخبر): تعَرُّف أول المرفوعات وثانيها: المبتدأ والخبر، وأحكامهما: في التقديم والتأخير والإعراب والحذف والذكر.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر المرفوعات إجمالا، والتفريق بينها.
٢. توظيف علامات الرفع الفرعية في المبتدأ والخبر.
٣. تطبيق فكرة الإسناد في تعريفه المبتدأ.
٤. تمييز المبتدأ من الخبر وإن تغيّر مكانهما.
٥. تمييز المبتدأ الذي يكون وصفًا مستغنيًا بمرفوعه عن الخبر.
٦. مناقشة المبتدأ المجرور بحرف جرٍ زائد أو شبيه بالزائد.
٧. تمييز المبتدأ إذا كان مصدرًا مؤولاً.
٨. إنتاج جمل اسمية تتنوع فيها صور المبتدأ (صريح، ومضمر، ومؤول، ومعرب ومبني، مصروف وغير مصروف، وغير ذلك).

٩. تحليل عددٍ من الجمل الاسمية لتمييز الجمل التي تشمل أكثر من مبتدأ، وتحديد المبتدأ، وتعريف الجملة الكبرى والصغرى.

١٠. ذكر بعض حالات الابتداء بالنكرة إذا كانت مفيدة، والتمثيل لها بجمل.

١١. تعريف الخبر، مستعملاً فكرة الإسناد.

١٢. التمييز بين الخبر، والمرفوع الذي سد مسد الخبر.

١٣. تمثل الخبر بصوره المختلفة:(مفرد، جملة، شبه جملة، مصدر مؤوّل...).

١٤. تحويل كل نوع من الأخبار إلى نوع آخر مع الحفاظ على المعنى.

١٥. استنتاج شروط الجملة الواقعة خبرًا.

١٦. تحديد حالات ترتيب المبتدأ مع الخبر.

١٧. تمييز الخبر إذا تقدّم على المبتدأ.

١٨. تمييز عناصر الجملة الاسمية مع التقديم أو التأخير، والموازنة بين التقديم أو التأخير الواجبين والجائزين.

١٩. التمثيل بجمل صحيحة مفيدة توافق حالات تقديم المبتدأ وتأخيره.

٢٠. تحديد أهمّ مواضع حذف المبتدأ أو الخبر وجوبًا.

٢١. تكوين جمل صحيحة مفيدة حذف فيها المبتدأ أو الخبر جوازًا أو وجوبًا.

٢٢. استنتاج العناصر المحذوفة من الجملة الاسمية حذفًا واجبًا، والمحذوفة حذفًا جائزًا.

٢٣. بيان حكم تعدّد الخبر للمبتدأ الواحد.

٢-٨ المعيار الثامن: (نواسخ الابتداء) (وفيها الثالث والرابع من المرفوعات) توضيح علاقة نواسخ الابتداء بالمبتدأ والخبر، والتفريق بينها، وذكر أدواتها، وإعرابها وإعراب معمولاتها، وتَعَرُّف أحكامها.

مؤشرات المعيار :

١. تعداد أنواع النواسخ إجمالاً.

٢. التفريق بينها في العمل.

٣. الربط بين الصورة الأصلية وصورة العوامل الطارئة التي تنسخ الأصل.

٤. ربط كون النواسخ أفعالاً أو حروفًا بعملها ونظام جملتها.

ولهذا المعيار الثامن ثلاثة معايير فرعية، بعدد النواسخ الثلاثة:

٢-٨-١ المعيار الثامن الفرعي (١) : (النوع الأول من النواسخ: (كان) وأخواتها)
تَعَرُّف حقيقة عمل (كان) وأخواتها، والتفريق بينها وبين باقي النواسخ، وشرح التغييرات التي تحدثها في الجملة، وما يتعلّق بذلك من أحكام، وبيان حكم الأحرف التي حُملت عليها في عملها، والتفريق بين عمل (كان) وأخواتها وبعض الأفعال التي توافقها في العمل وتخالفها في بعض أحكامه، وهي أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع.

مؤشرات المعيار :

١. تعداد الأفعال الناسخة، وطبيعة عملها.
٢. تَعَرُّف الأفعال التي تعمل بدون شرط، والأفعال التي تعمل بشرط.
٣. تَعَرُّف ما يعمل من مشتقات هذه الأفعال وما لا يعمل.
٤. نسخ جملة اسمية بها تقديم للخبر وتأخير للمبتدأ باستخدام فعل ناسخ دون خطأ.
٥. التنويع في استعمال جملة النسخ مستفيدًا من حالات التقديم والتأخير.
٦. التفريق بين (كان) الناقصة والتامة.
٧. التمثيل للنوعين وإعرابهما إعرابًا صحيحا.
٨. تَعَرُّف حقيقة زيادة (كان)، ومواضع زيادتها.
٩. ذكر مواضع حذف (كان).
١٠. تقدير العنصر المحذوف في جملة منسوخة بها حذفٌ.
١١. حذف بعض عناصر جملة اسمية منسوخة ب(كان) دون خطأ.
١٢. تعداد أحوال حذف النون من (يكنُ)، وشروط ذلك.
١٣. تَعَرُّف زيادة الباء في خبر (كان) و(ليس)، وشروط ذلك، والتمثيل لها.
١٤. ذكر الحروف المشبّهة ب(ليس).
١٥. ذكر شروط عمل (ما) الحجازية.
١٦. التفريق في الاستخدام بين (ما) الحجازية والتميمية.
١٧. تَعَرُّف متى تكون (لات) ناسخة.
١٨. تكوين جمل صحيحة ومفيدة منسوخة بأخوات (ليس).
١٩. ذكر مواضع زيادة باء الجر في خبر هذه الأحرف، وبيان ضوابط العطف على الخبر مراعيًا ما يجوز فيه.
٢٠. تعداد المشهور من أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع.
٢١. التفريق بين هذه الأفعال و(كان) وأخواتها.
٢٢. بيان العلاقة بين هذه الأفعال بأنواعها الثلاثة، و(كان) الناقصة.
٢٣. التفريق بين هذه الأفعال في حكم اقتران فعل جملة الخبر بـ(أن) المصدرية.

٢-٨-٢ المعيار الثامن الفرعي (٢) : النوع الثاني من النواسخ: (إنَّ) وأخواتها
بيان حقيقة عمل (إنّ) وأخواتها، والفرق بينها وبين بقية النواسخ، ومجمل التغييرات التي تحدثها في الجملة، وحكم حرف النفي المحمول عليها في العمل، وهو (لا) النافية للجنس، وطبيعة عمله.

مؤشرات المعيار :

١. الموازنة (إنّ) وأخواتهابـ(كان) وأخواتها اتفاقًا واختلافًا.
٢. ذكر أخوات (إنّ)، وشرح معانيها.
٣. استخدام هذه الحروف الناسخة استخدامًا سليمًا في جمل مفيدة صحيحة.
٤. استعمال هذه الحروف الناسخة في أحوال كثيرة، واسمها صريح أو مضمر، مفرد أو مثنى أو جمع، وخبرها مفرد أو مثنى أو جمع، أو جملة أو شبهها...إلخ.
٥. شرح أحوال هذه الحروف الناسخة إذا اتصلت بهن (ما) الزائدة، من ناحية الإعمال والإلغاء.
٦. التفريق في الدلالة والاستعمال بين (ما) الزائدة الحرفية الكافة و(ما) الموصولية التي لا تمنع العمل.
٧. وصف حالات التقديم والتأخير في الجملة المنسوخة بـ(إنّ) وأخواتها.
٨. ذكر مواطن وجوب كسر همزة (إنّ) ومواطن وجوب فتحها، ومواطن جواز الفتح أو الكسر.
٩. تصويب نصوص بها أخطاء في استخدام (إنَّ) بكسر الهمزة، و(أَّن) بفتحها مع قدرة على تعليل التصويب.
١٠. بيان أحكام العطف على اسم (إنّ) و(أنّ) و(لكنَّ).
١١. بيان أحكام العطف على اسم (ليت) و(لعل) و(كأن).
١٢. ذكر المواضع الخاصة بتخفيف (إنّ)، والأحكام المبنيّة على ذلك.
١٣. إعراب جملة فيها (إنّ) المخففة.
١٤. بيان أحكام تخفيف نون (أنّ).
١٥. إعادة صياغة جمل استخدمت فيها (إنّ) المشددة، باستخدامها مخففة، بطريقة صحيحة.
١٦. التفريق بين (أنّ) المخففة، وشبيهتِها لفظاً (أنْ) المصدريةِ، في المعنى والإعراب.
١٧. التفريق بين (إنْ) المخففة، وشبيهتِها لفظاً (إنْ) النافية، في المعنى والإعراب ودخول اللام الفارقة.
١٨. بيان حكم تخفيف (كأنّ)، (لكنّ) كثرة وقلّة، وأن يحسن إعراب ما بعدهما.
١٩. شرح وظيفة لام الابتداء في الجملة وأهم مواضع ورودها.
٢٠. توضيح طبيعة اللام المزحلقة، وتحليل ما حدث لها وتعليله.
٢١. أن يدخل لام الابتداء في موضعها المناسب في جملة اسمية صحيحة.
٢٢. تحديد معنى (لا) النافية للجنس المحمولة على (إنّ) في العمل.
٢٣. التفريق بين معنى (لا) النافية للواحد، و(لا) النافية للجنس.

٢٤. ذكر شروط عمل (لا) النافية للجنس، وما يُبنى على ذلك.

٢٥. الربط بين عمل (لا) النافية للجنس وعمل (إنّ) وأخواتها، وشرح علاقة الجميع بالمبتدأ والخبر.

٢٦. تحويل جملة منسوخة بـ(ليس) إلى جملة منسوخة بـ(لا) النافية للوحدة، ثمّ بـ(لا) للجنس، بطريقة صحيحة، مع توضيح الفرق الدلالي.

٢٧. تحديد الأوجه الإعرابية لاسم (لا) النافية للجنس.

٢٨. بيان حكم ذكر خبر (لا) النافية للجنس أو حذفه.

٢٩. إعراب كلمة التوحيد إعرابًا كاملاً، وبيان بعض ما قيل فيها.

٣٠. بيان الأحكام الخاصة بتكرار (لا) مع العطف أو مع وصف اسمها.

٣١. توضيح الأوجه الجائزة في توابعها، مفرّقًا بين المعرب والمبنيّ.

٣٢. إعراب عدد من الأساليب المشتهرة التي تدخل في هذا الباب، مثل: (لا بأس)، (لا ضير) (لا بدّ) (لا أبا لك) (لا جرمَ) (لا ريبَ فيه) (لا سيّما).

٢-٨-٣ المعيار الثامن الفرعي (٣): النوع الثالث من النواسخ: (ظَنَّ وأخواتها): بيان حقيقة عمل (ظنّ) وأخواتها، ومعانيها، والفرق بينها وبين باقي النواسخ، ومجمل التغييرات التي يحدثها في الجملة، وما يتعلّق بذلك من أحكام كالإعمال والإلغاء والتعليق، وبيان حكم بعض هذه الأفعال إذا عدّيت، وهي: (أعلم) و(أرى) وما أشبهها.

مؤشرات المعيار :

١. تصنيف هذه الأفعال إلى قسميها: (أفعال القلوب – أفعال التحويل)، وذكر أشهرها.

٢. شرح عمل هذه الأفعال، والتفريق بينها وبين الناسخين السابقين (كان) و(إنَّ).

٣. التفريق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح، وإعراب ما بعدهما.

٤. إدخال (ظن) وأخواتها على جملة اسمية، وإجراء التغيرات المبنيّة على ذلك بطريقة صحيحة.

٥. إعادة صياغة جمل منسوخة بهذه الأفعال إلى أصولها.

٦. تَعَرُّف ما يُغني عن المفعولين والتمثيل له.

٧. التمثيل للمفعول الثاني من أفعال القلوب على صور عديدة: (مفرد، جملة، شبه جملة).

٨. تَعَرُّف حكم حذف المفعولين أو أحدهما.

٩. تَعَرُّف معنى الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب، والموازنة بينهما.

١٠. تعداد أهمّ المعلِّقات، وتفسير سبب تعليقها.

١١. العطف على معمولي الفعل المعلق والفعل الملغى، وشرح الفرق.

١٢. توضيح حقيقة (أعلم) و(أرى) ومعناهما، وعلاقتهما بأفعال القلوب، وبالنواسخ، وبالمبتدأ والخبر

١٣. ذكر ما يوافقهما من أفعال.

٢-٩ المعيار التاسع: خامس المرفوعات: (الفاعل): ذكر أحكام الفاعل: صوره، وتقديمه وتأخيره، وحكم الفعل قبله من حيث التذكير والتأنيث.

مؤشرات المعيار :

١. التفريق بين تعريف الفاعل في اللغة (المعنى) وفي الصناعة (**الإعراب**).
٢. بيان الفرق الدلالي والبلاغي والإعرابي بين نحو: (قام زيدٌ) و(زيد قام).
٣. ذكر أحوال الفاعل (اسم صريح أو مصدر مؤول، ضمير بارز منفصل...إلخ).
٤. التمثيل للفاعل في حالات إعرابية مختلفة (مبني، مرفوع بعلامة أصلية، مرفوع بعلامة فرعية... إلخ).
٥. رفع الفاعل بعوامل مختلفة، وعدم الاقتصار على الفعل.
٦. تحويل المصدر المؤول إلى فاعل صريح، والعكس.
٧. توضيح الحالات التي يأتي فيها الفاعل مجرورًا في لفظه مرفوعًا في محله.
٨. تحديد مواضع حذف العامل في الفاعل جوازًا أو وجوبًا.
٩. بيان الأحكام الخاصة بتأنيث العامل مع الفاعل المؤنث، جوازًا أو وجوبًا.
١٠. تحويل جمل يجب فيها تأنيث العامل إلى أخرى يجوز فيها التأنيث، والعكس أيضًا، شارحًا السبب في الحالين.
١١. تفسير حكم تأنيث الفعل أو تذكيره قبل الجمع بأنواعه واسم الجمع.
١٢. شرح النظام الأصلي لجملة الفاعل.
١٣. ذكر مواضع تقديم المفعول على الفاعل جوازًا أو وجوبًا.
١٤. ذكر مواضع تقديم المفعول على العامل في الفاعل جوازًا أو وجوبًا.

٢-١٠ المعيار العاشر: سادس المرفوعات: (نائب الفاعل): توضيح العلاقة بين نائب الفاعل والفاعل، والأمور التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه، والأحكام المبنية على ذلك.

مؤشرات المعيار :

١. صَوْغُ الفعل المبني للمجهول من الفعل الماضي المضارع على جميع صورهما: صحيحًا، معتلاً، مضعّفًا، ثلاثيًّا، رباعيًّا.
٢. ذكر صور متنوعة لنائب الفاعل (اسم ظاهر، ضمير، مثنى أو جمع، اسم من الأسماء الستة، مصدر مؤوّل وغير ذلك...إلخ)
٣. استعمال علامات الرفع المختلفة وتمثيلها في نائب الفاعل.
٤. تحويل جملة من فعل وفاعل ومفعول إلى جملة فعلية بها نائب فاعل، والعكس.
٥. تحويل الفعل الناصب لمفعولين إلى فعل مبني للمجهول، والتغيير في الجملة، وإعرابها إعرابًا صحيحًا.
٦. التفريق بين ما يقع بعد الفعل المبني للمجهول نائبًا عن الفاعل فيرفع، وما يقع غير نائب فيُنصب.
٧. ذكر أشهر الأفعال التي وردت ملازمة للبناء للمجهول، وإعراب ما بعدها.
٨. ذكر ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه.

٩. تعيين أولى الأشياء بالنيابة عن الفاعل، وأولى المفاعيل إذا تعدّدت.

١٠. إنابة المصدر، والجار والمجرور عن الفاعل في جمل مفيدة.

٢-١١ المعيار الحادي عشر: (بعد أن مضى اثنان من المنصوبات في(النواسخ): ثالث المنصوبات: (المفعول به) تَعَرُّف المفعول به، وما يجوز فيه من تقديمه وتأخيره، وحذفه، وحذف عامله، وذكر صور منه خاصة تمثل أساليب متميّزة.

مؤشرات ال عيار :

١. ذكر المنصوبات إجمالاً، وتوضيح الفرق بينها

٢. التمثيل للمفعول به في صوره العديدة (صريحًا أو مؤوّلاً، ظاهرًا أو مضمرًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، متصلاً بعامله أو منفصلاً، قريبًا أو بعيدًا).

٣. التمثيل له منصوبًا بجميع علامات النصب الفرعية.

٤. تحديد رتبة المفعول به الأصليّة، ومواضع تقدمه على الفاعل وجوبًا أو جوازًا، ومواضع تقدمه على عامله وجوبًا أو جوازًا.

٥. التفريق بين الأفعال اللازمة، والمتعدية لواحد، والمتعدية لاثنين، والمتعدية لثلاثة.

٦. التمييز بين المفعولين: ما أصله المبتدأ والخبر (وقد سبق)، وما ليس كذلك.

٧. تعداد الحالات التي يجب فيها تقديم المفعول الأول على الثاني، والعكس.

٨. ذكر مواضع حذف عامله وجوبًا أو جوازًا، والأساليب التي يكون فيها ذلك. (من أشهرها استعمالان، يأتيان في المعيارين الفرعيين التاليين)

ويدخل في هذا المعيار من صور المفعول به معياران فرعيان، يمثلان اثنين من استعمالاته المشهورة:

٢-١١-١ المعيار الحادي عشر الفرعي (١): (المنصوب على الاختصاص): تَعَرُّف الاسم المنصوب على الاختصاص، وصور استعماله، ودواعيه في الكلام، وطريقة إعرابه، وتوظيفه في الاستعمال.

مؤشرات المعيار :

١. توضيح علاقة المنصوب على الاختصاص بالمفعول به.

٢. شرح الفرق الدقيق بينه وبين المفعول به المعتاد.

٣. ذكر الصور التي يمكن أن يرد بها، والتمثيل لها بأمثلة عديدة من الواقع.

٤. إعراب أسلوب الاختصاص.

٢-١١-٢ المعيار الحادي عشر الفرعي (٢): (المنصوب على التحذير والإغراء) : تَعَرُّف المنصوب على التحذير والإغراء، وصور استعمالهما، ودواعيهما في الكلام، وطريقة إعرابهما، وتوظيفه في الاستعمال.

مؤشرات المعيار :

١. شرح علاقة المنصوب على التحذير والإغراء بالمفعول به.

٢. تميّزهما عن صورة المفعول به المألوفة.

٣. ذكر صور الإغراء في الاستعمال، وممارسة ذلك من واقع التمثيل.

٤. إعراب هذين الأسلوبين إعرابًا مفصّلاً.

٥. التفريق بين حكمهما حالي التكرير والعطف.

٦. ذكر بعض ما ورد عن العرب من الأمثال وما جرى مجراها، والتُزم حذفُ عاملها.

٢-١٢ المعيار الثاني عشر: رابع المنصوبات: (المفعول المطلق) :تَعَرُّف المفعول المطلق، وموازنته بغيره من المنصوبات، وتوضيح وظيفته النحوية، وتوظيفه في الاستعمال، وذكر أنواعه، وصوره.

مؤشرات المعيار :

١. بيان الاختلاف المعنوي بين المفعول المطلق والمفعول به وسائر المفعولات.

٢. توضيح العلاقة بين مصطلح (المصدر) ومصطلح (المفعول المطلق).

٣. ذكر أنواع المفعول المطلق من حيث دلالته ومعناه.

٤. بيان حكم تثنية المصدر وجمعه، على اختلاف أنواعه.

٥. تعداد ما ينوب عن المصدر في باب المفعول المطلق.

٦. تعداد مواضع حذف عامل المفعول المطلق وجوبًا وجوازًا.

٧. إعراب بعض الكلمات المشكلة التي يمكن أن تحمل على هذا الباب مثل: حقًّا، وأيضًا، واصطلاحًا.

٢-١٣ المعيار الثالث عشر: خامس المنصوبات: (المفعول لأجله): تَعَرُّف المفعول لأجله، ووظيفته النحوية، وموازنته بغيره من المنصوبات، وذكر شروطه.

مؤشرات المعيار :

١. التفريق بين المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله من الناحية الدلالية والتركيبية.

٢. تحديد الصور الثلاث الخاصة بالمفعول لأجله.

٣. التمثيل لهذه الصور بأمثلة صحيحة ، وتعيين أفصحها وأكثرها ورودًا.

٤. ذكر شروط المفعول لأجله، وبيان حكم ما خالفها.

٢-١٤ المعيار الرابع عشر: سادس المنصوبات: (المفعول فيه): تَعَرُّف المفعول فيه، وصوره ،والتفريق بينه وبين غيره من المنصوبات، وما يمكن أن يعرب مفعولاً فيه من غير أسماء الزمان والمكان، وما يكون من ذلك مفعولاً فيه وما لا يكون.

مؤشرات المعيار :

١. التفريق بين أسماء الزمان والمكان وظروف الزمان والمكان.
٢. تعيين موقع المفعول فيه في الجملة وما يجوز فيه من تقديم أو تأخير.
٣. التنويع في ألفاظه وألاّ يقتصر في مفهومه على الألفاظ المشهورة فيه.
٤. التفريق بين المفعول فيه وما درسه من المفاعيل.
٥. تمييز الظروف المبنيّة من المعربة.
٦. ذكر الظروف المتصرفة وغير المتصرفة.
٧. تحديد المراد بالمبهم والمقيّد في أسماء الزمان والمكان.
٨. توضيح متى تعرب الأسماء المشتقة للدلالة على الزمان والمكان مفعولاً فيه.
٩. ذكر المشهور من الألفاظ التي تنوب في الظرفية عن أسماء الزمان والمكان.
١٠. ذكر شروط ما ينوب في الظرفية عن أسماء الزمان والمكان وأحكامه.
١١. إعراب بعض الألفاظ إعرابا صحيحا، مثل: (كلَّما)، (أينَما) (ريثَما) (عند) (لدى) (قطُّ).
١٢. ذكر مواضع حذف عامل الظرف وجوبًا وجوازًا.

٢-١٥ المعيار الخامس عشر: سابع المنصوبات: (المفعول معه): تَعَرُّف المفعول معه، والتفريق بين واو المعية والعاطفة، والحكم على الأساليب المتقاربة في ذلك.

مؤشرات المعيار :

١. التفريق بين الواو في المفعول معه وواو العطف.
٢. تحديد حالات الاسم الذي يرد بعد الواو.
٣. التمييز بين جمل يمتنع فيها العطف وتجب المعية، وجمل تمتنع فيها المعية ويجب العطف، وجمل يجوز فيها الوجهان، وجمل يمتنع فيها الوجهان، وتقدير عامل جديد.
٤. تعرّف الأنماط الشائعة من استعمال المفعول معه في العربية هذه الأيّام.

٢-١٦ المعيار السادس عشر: ثامن المنصوبات: (المستثنى): تَعَرُّف المستثنى في جميع صوره التي يكون فيها منصوبًا، والتي لا يكون فيها منصوبًا ويخرج عن باب الاستثناء، وذكرأدواته، والتفريق بينها في طريقة عملها وتأثيرها فيما بعدها، والتمييز بين صوره المشتبهات.

مؤشرات المعيار :

١ تمييز أركان الاستثناء.

٢ ذكر أهم أدوات الاستثناء على سبيل الإجمال.

٣ استعمال كل هذه الأدوات في جمل منفية وأخرى مثبتة.

٥. بيان حكم ذكر المستثنى منه في الاستثناء ب(إلاّ)، وما يترتب عليه من أحكام إعرابية.

٦. ذكر أحوال الاستثناء ب(إلاّ).

٧. تحويل كل نوع إلى الآخر مراعيًا التغيّر الإعرابي.

٨. التفريق فيه بين الاستثناء المتصل والمنقطع.

٩. توضيح معنى إهمال (إلاَّ).

١٠. بيان الأحكام الخاصة بـ(إلاَّ) المكررة.

١١. بيان حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه.

١٢. التفريق في الدلالة والاستعمال بين استعمال (غير) للاستثناء واستعمالها الأصلي صفةً.

١٣. الربط بين إعراب (غير) و(سوى) وإعراب المستثنى ب(إلاّ) في جميع حالاته.

١٤. تحويل الاستثناء ب(غير)و(سوى) إلى استثناء ب(إلاّ)، والعكس.

١٥. بيان حكم الاستثناء بـ(ليس)، وإعراب ما بعدها.

١٦. التفريق بين استعمال (ليس) في هذا الباب واستعمالها الأصليّ

١٧. ذكر الوجهين الواردين في (عدا) و(خلا) و(حاشا)، وما يُبنى على ذلك من إعرابها وإعراب ما بعدها.

١٨. بيان أحكامها مع (ما) المصدرية الظرفية

٢-١٧ المعيار السابع عشر: تاسع المنصوبات: (الحال): تَعَرُّف الحال، ووظيفته النحوية، والتفريق بينه وبين الصفة المنصوبة، وبينه وبين التمييز، وذكر صوره، وهو مفرد، أو جملة أو شبه جملة، والعلاقة بينه وبين صاحبه، وأحكام تقديمه وتأخيره على صاحبه وعلى عامله.

مؤشرات المعيار :

١. توضيح وظيفة الحال النحوية في صوره المتعددة: (مفرد، جملة، شبه جملة)

٢. تحديد أوصاف الحال، وتمييز ما إن كانت هذه الأوصاف لازمة أو غالبة.

٣. التفريق الدلالي بين الحال والصفة المنصوبة.

٤. تحويل الصفة إلى حال، والعكس.

٥. توضيح أنواع الحال (الموطئة، المؤسسة، المؤكدة).

٦. ذكر صور تعدّد الحال وتعدد صاحبها.

٧. ذكر أنواع الرابط في الجملة الحالية.
٨. بيان حكم صاحب الحال من حيث التعريف والتنكير.
٩. استخلاص مسوغات كون صاحب الحال نكرة، والربط بينه وبين المبتدأ في هذه القضية.
١٠. بيان حكم ترتيب الحال مع صاحبها وعاملها.

٢-١٨ المعيار الثامن عشر: عاشر المنصوبات: (التمييز): تَعَرُّف التمييز، والتفريق بينه وبين الحال، ووظيفته النحوية والفرق بينه وبين سائر المعمولات، وذكر أنواعه وما يجوز فيه من صور أخرى، ومن تقديم أو تأخير.

مؤشرات المعيار :

١. توضيح الوظيفة الدلالية التي يؤديها التمييز.
٢. الموازنة بين التمييز والحال.
٣. بيان موضع الإبهام قبل ورود التمييز.
٤. تعداد أنواع التمييز، والتمثيل لكل نوع منها.
٥. ذكر أنواع المفردات التي تفتقر للتمييز.
٦. ذكر أهم مواقع وروده وعلاقته بأبواب النحو الأخرى، وبخاصة (أفعل التفضيل) وأسلوب التعجّب.
٧. توضيح ما يمكن إضافته إلى مميزه، وما يجوز جرُّه بـ(من)، وما لا يجوز.
٨. ذكر حالات الرتبة بين التمييز وعامله.

٢-١٩ المعيار التاسع عشر: أوّل المجرورات: (المجرور بحروف الجر): ذكر حروف الجرّ، وتوضيح وظيفتها في الكلام، والتفريق بين الأصلي والزائد والشبيه بالزائد منها، واستخلاص أشهر معاني كل حرف، وبيان الأحكام التي تتعلق بها.

مؤشرات المعيار :

١. تَذَكُّر أوجه الجرّ إجمالاً وعلامته الأصلية وعلاماته الفرعية.
٢. الموازنة بين أنواع الإعراب فيه: (الظاهر، والمقدر، والمحلي).
٣. تبيين أقسام حروف الجرّ الثلاثة: (الأصلية، والزائدة، والشبيهة بالزائدة).
٤. التفريق بين إعراب ما بعد هذه الثلاثة وإعراب تابعه.
٥. تحديد المعنى الأصلي لكل حرف، والمعاني الأخرى التي يمكن أن يؤديها.
٦. مناقشة مسألة زيادة (مِنْ)، وشروط ذلك، ومواضعها.
٧. ذكر مواضع زيادة (الباء)، والتفريق بين القليل من ذلك والكثير والقياسي والسماعيّ.
٨. بيان حكم حذف (ربَّ)، وشروط ذلك ومواضعه.

٩. إعراب مجرور حروف الجر وهي محذوفة.

١٠ شرح معاني (مذ) أو (منذ) حسب اختلاف استعمالاتها، واستعمالهما اسمين أو حرفين.

١١ تفسير وجه رفع ما بعدهما أو جرّه.

١٢. شرح الأوجه الجائزة في الاسم بعد (حتى) عن طريق التحليل النحويّ.

١٣. تعداد الحروف التي يشترك لفظها بين الاسمية، والحرفية، وبيان الفرق بين النوعين من خلال الشواهد.

١٤. تحديد مواضع زيادة (ما) وكفّها لحروف الجرّ عن العمل أو عدمه، وأثر ذلك فيما بعده.

١٥. بيان حكم حذف حرف الجر، وحكم ما بعده.

١٦. التفريق بين الحذف القياسي والسماعي.

٢-٢٠ المعيار المتم للعشرين: ثاني المجرورات: (المجرور بالإضافة) : تَعَرُّف طريقة إعراب المضاف والمضاف إليه، وما يُبنى على الإضافة من أحكام لفظية ومناقشة بعض القضايا المتعلقة بالإضافة من نحو: حذف المضاف، وحذف المضاف إليه، والفصل بين المتضايفين، والمضاف إلى ياء المتكلم.

مؤشرات المعيار :

١. تَعَرُّف طريقة إعراب المضاف، واستعماله في صور عديدة.

٢. التمثيل للمضاف إليه معربًا بجميع علامات الإعراب المختلفة، ومبنيًّا.

٣. إتباع المركب الإضافي بتابع بطريقة صحيحة.

٤. تحديد ما يحذف من المضاف عند الإضافة.

٥. ضبط آخر المضاف إلى الجمل، والحكم عليه إعرابًا وبناءً.

٦. بيان حكم حذف المضاف، وحكم حذف المضاف إليه.

٧. مناقشة مسألة الفصل بين المتضايفين.

٨. بيان أحكام المضاف لياء المتكلم، من حيث ضبط ياء المتكلم، وضبط الحرف الذي قبلها من آخر المضاف.

٢-٢١ المعيار الحادي والعشرون: (التوابع) : توضيح قيمة التوابع في بناء الجملة العربية، وعلاقتها الإعرابية بما قبلها، وتحديد الفروق بينها، وبيان أهمّ أحكامها الإجمالية.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر أنواع التوابع.

٢. ذكر الفروق الدقيقة بين هذه الأنواع، وبخاصة المتشابه منها.

٣. ممارسة الإتباع في جميع أنواع الإعراب، وبجميع العلامات الأصلية والفرعية.

٤. إتباع المعرب المبنيّ، والعكس.

٥. إتباع معربٍ بعلامة فرعية معربًا بعلامة أصلية، والعكس.

ولهذا المعيار الحادي والعشرين خمسة معايير فرعية، بعدد التوابع:

٢-٢١-١ المعيار الحادي والعشرون الفرعي (١) : أوّل التوابع: (النعت): بيان حقيقة النعت، واستعماله في كل أنواعه، واستعراض قسميه، وأغراضه، وأهمّ أحكامه النحوية.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد الدلالات التي يفيدها النعت في الجملة.
٢. التفريق بين النعت الحقيقي منه والسببي.
٣. شرح الأمور التي يطابق فيها النعت بنوعيه المنعوت.
٤. تحويل النعت الحقيقي إلى سببي، والعكس.
٥. ذكر الأشياء التي يُنعت بها.
٦. بيان حكم تعدد النعت، وقياسه على الخبر في هذا.
٧. بيان حكم قطع النعت.
٨. إعراب النعت المقطوع.
٩. بيان حكم حذف المنعوت، وإقامة النعت مقامه، وكذلك حذف النعت.
١٠. بيان حكم الفصل بين النعت والمنعوت.

٢-٢١-٢ المعيار الحادي والعشرون الفرعي (٢) : ثاني التوابع: (التوكيد): ذكر نوعي التوكيد، وفوائده وأحكامه، واستعماله في جمله وتعبيره.

مؤشرات المعيار :

١. تقسيم التوكيد إلى قسميه، والتفريق بينهما.
٢. تعداد ألفاظ التوكيد المعنوي.
٣. التأكيد بـ(النفس) و(العين) في جميع حالات المؤكَّد.
٤. ذكر مواضع التوكيد ببقية ألفاظ التوكيد المعنوي.
٥. بيان حكم توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا.
٦. بيان حكم توكيد الضمير المتصل توكيدًا معنويًّا.
٧. تَعَرُّف حقيقة التوكيد اللفظي وما يمكن أن يستعمله فيه.
٨. توكيد الضمير المتصل توكيدًا لفظيًّا.
٩. التفريق بين الحروف الجوابية وغير الجوابية في توكيدها توكيدًا لفظيًّا.

٢-٢١-٣ المعيار الحادي والعشرون الفرعي : ثالث التوابع: (عطف البيان) : تمييز الطالب حقيقة

عطف البيان، والفرق بينه وبين غيره من التوابع، وبخاصة البدل المطابق، وذكر المواضع التي اختص بها عطف البيان عن البدل المطابق، وعلة ذلك.

مؤشرات المعيار :

١. توضيح معنى عطف البيان، والتفريق بينه وبين أنواع التوابع إجمالاً.
٢. التفريق بين عطف البيان، والبدل المطابق، وإبداء الرأي في التفريق بينهما.
٣. تحديد علاقة عطف البيان بكونه معرفة أو نكرة، وكونه علمًا أو غيره.
٤. ذكر ما يُستثنى من قاعدة: كل ما صح أن يعرب عطف بيان أعربَ بدلاً.

٢-٢١-٤ المعيار الحادي والعشرون الفرعي (٤) : رابع التوابع: (البدل) : الموازنة بين البدل والتوابع الأخرى، و حصرأنواعه، والتفريق بينها، وبيان ما يمكن أن يقع فيه.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد معنى البدل.
٢. بيان أوجه التشابه والاختلاف بين البدل، وعطف البيان، والنعت، والتوكيد.
٣. تعداد أنواع البدل الأربعة، مع الأمثلة.
٤. ذكر ما يقع فيه الإبدال بين الظاهر والضمير، والعكس.
٥. الإبدال من اسم الاستفهام واسم الشرط.
٦. بيان حكم وقوع البدل في الأفعال، وفي الجمل.

٢-٢١-٥ المعيار الحادي والعشرون الفرعي (٥): خامس التوابع: (عطف النسق): حصر حروف العطف، والكشف عن معاني كل حرف منها، وتوضيح أحكام عطف الظاهر على الضمير، والعكس، والفعل على الاسم المشبه للفعل، والعكس.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد معاني حروف العطف.
٢. استعمال المشهور منها وغير المشهور.
٣. التفريق بين أحوال (حتّى): عاطفة، وجارة صراحةً، ومضمرًا (أن) بعدها، وابتدائية.
٤. التفريق بين أنواع الضمير المتصل في حكم العطف عليه.
٥. عطف الماضي على المضارع، والعكس، والاسم على الفعل المشبه للفعل، والعكس

٢-٢٢ المعيار الثاني والعشرون: (أسلوب التعجب) : تَعَرُّف ما يُتعجب به من الأفعال، وحصر صيغه القياسية والسماعية، ونظرة النحاة لصيغتيه القياسيتين إعراباً.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر أشهر الصيغ السماعية، مع استعمال أمثلة لها.
٢. تحديد صيغتي التعجب القياسيتين.
٣. التفريق بين صيغة التعجب وبعض التراكيب المشبهة لها.
٤. إعراب الصيغتين القياسيتين، ويحللهما إلى مكوناتهما.
٥. ذكر الشروط اللازمة لما يُصاغ منه فعلا التعجب.
٦. صوغ فعلي التعجب مما فقد بعض الشروط.
٧. بيان حكم حذف المتعجَّب منه.
٨. بيان حكم تقديم معمول فعل التعجب عليه.

٢-٢٣ المعيار الثالث والعشرون: (أسلوب التفضيل): توضيح حقيقة أسلوب التفضيل، وما يدل عليه، وحصر صور استعماله في العربية، وكشف الصلة بينه وبين أسلوب التعجب..

مؤشرات المعيار :

١. كشف العلاقة بين اسم التفضيل وفعلي التعجب: فيما يصاغان منه، وفي صوغ ما خالف الشروط.
٢. الفرق بين صور استعمال اسم التفضيل الثلاث.
٣. ذكر الأحكام النحوية المتعلقة بكل صورة.
٤. استعمال اسم التفضيل بطريقة صحيحة ومراعاة ما بعده وما قبله.

٢-٢٤ المعيار الرابع والعشرون: (أسلوب المدح والذم): حصر صور استعمال أسلوب المدح والذمّ في اللغة، وإعرابه، والكشف عن الأحكام النحوية المتعلقة به.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر صور فاعل (نعم) و (بئس) في الاستعمال اللغوي.
٢. إعراب أسلوب المدح أو الذمّ على اختلاف تراكيبه إعرابًا مفصّلاً.
٣. توضيح حقيقة المخصوص بالمدح، أو الذم، وإعرابه.
٤. الموازنة بين الأوجه الواردة في إعرابه، واختيار أحسنها.
٥. ذكر حكم حذفه، والتمثيل لذلك.
٦. بيان حقيقة (ساء) وعلاقتها بأسلوب الذمّ.
٧. بيان حقيقة (حبذا)، ومعناها، وإعراب المخصوص بعدها

٢-٢٥ المعيار الخامس والعشرون: (النداء) : ذكر أدوات النداء، وأقسام المنادى، و إعرابه، والتفريق بين ما يُعرب منه وما يبني، ونداء كل ما يحتاج إلى ندائه، وما يتصل به من أحكام الاستغاثة والندبة والترخيم.

مؤشرات المعيار :

١. حصر الأدوات المستعملة في النداء، ومدلول كل أداة، وما تختص به..
٢. تحديد ما تمتاز به (يا) عن غيرها.
٣. تفسير علاقة المنادى بالمنصوبات، ويعرف حكمه المحلّي.
٤. التفريق بين أنواع المنادى الخمسة من حيث الحدّ والإعراب.
٥. التفريق بين المفرد في باب النداء، والمفرد في باب الخبر والصفة والحال وصلة الموصول، و المفرد في باب العلم، والمفرد في باب العدد.
٦. تصنيف المنادى المثنى، والجمع، والمركب المزجي، والإسنادي، والعددي ضمن أيّ نوع من أنواع المنادى.
٧. ذكر التراكيب التي تعدّ من قبيل الشبيه بالمضاف.
٨. إيراد أمثلة عديدة لجميع أنواع المنادى المبني منه والمعرب، يوضح من خلالها طريقة إعراب كل نوع منها.
٩. ذكر حكم نداء ما فيه (أل).
١٠. تحديد خصوصيات لفظ الجلالة (الله) في النداء.
١١. نداء العلم الموصوف ب(ابن)، أو (ابنة) مضبوطًا ضبطًا دقيقًا.
١٢. ذكر أقسام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.
١٣. مناداة ما يريد مناداته بطريقة صحيحة.
١٤. ذكر حكم توابع المنادى.
١٥. التفريق بين ما يُعطى حكمه لو كان مستقلاً، وما يُنصب.
١٦. إعراب (أيّها) و(أيّتها) وما بعدهما.
١٧. بيان علاقة الاستغاثة بالنداء.
١٨. تحديد أركان الاستغاثة، وإعراب هذا الأسلوب إعرابًا مفصّلاً.
١٩. ذكر الحرف الخاص المستعمل فيها، وحكم حذفه.
٢٠. ضبط لام المستغاث به ولام المستغاث له بالشكل في جميع الاستعمالات.
٢١. التفريق في المعنى والاستعمال بين هذا الأسلوب والنداء المقصود به التعجب.
٢٢. استعمال أسلوب الاستغاثة في مواقف مختلفة.
٢٣. بيان العلاقة بين الندبة والنداء.
٢٤. تعيين ركني أسلوب الندبة، والحرفين المستعملين فيه، واكتشاف التغيير الحادث في المندوب.

٢٥. ذكر ما لا يصحّ أن يكون مندوبًا.

٢٦. بيان حكم المندوب من حيث الإعراب، والبناء.

٢٧. ندب جميع الأسماء الممكنة على اختلافها من مفرد ومضاف ومركّب، وكشف الفرق بينها.

٢٨. توضيح حقيقة ترخيم المنادى.

٢٩. التمييز بين ما يرخَّم في النداء وما لا يُرخَّم.

٣٠. تحديد ما يحذف جوازاً من آخر المنادى عند ترخيمه.

٣١. ضبط آخر المنادى بعد ترخيمه ضبطًا دقيقًا، على اللغتين فيه.

٣٢. ترخيم جميع ما يمكن ترخيمه.

٢-٢٦ المعيار السادس والعشرون: (العدد وكناياته) : تَعَرُّف صوغ الأعداد تذكيرا وتأنيثًا وإعرابا وبناء وضبطًا بالشكل وإتيانًا بالتمييز المناسب، وقراءة الأعداد.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر أقسام العدد: (المفرد، والمركب، وألفاظ العقود).

٢. ذكر أحكام العدد والمعدود (التمييز) تذكيراً وتأنيثاً في جميع أحواله.

٣. الإتيان بمميّز مناسب لكل عدد، وضبطه بالشكل وإعرابه.

٤. التفريق في الاستعمال بين سبق العدد للمعدود وسبق المعدود للعدد.

٥. التفريق بين ما يُبنى منه وما يُعرب.

٦. ضبط العدد بالشكل بحسب تنوّعه، وإعرابه إعرابًا كاملاً.

٧. توضيح حقيقة العدد المركب وبنائه على الفتح، وما يُستثنى من ذلك.

٨. استعمال العدد تابعًا ومتبوعًا ومراعاة اختلاف طريقة الضبط بين التابع والمتبوع.

٩. استعمال العدد (ثمانية) بحسب تنوعه: مفردًا ومركبًا ومعطوفًا عليه، وضبط آخره بالشكل.

١٠. إعراب ألفاظ العقود إعرابا صحيحا.

١١. الصوغ من الأعداد أوصافًا على وزن (فاعل)، مراعيًا أحكامها من حيث التذكير والتأنيث.

١٢. استعمال الأعداد مفردةً ومركبةً ومعطوفًا عليها.

١٣. التفريق بين ما يعرب منها وما يُبنى على الفتح.

١٤. إدخال أداة التعريف (أل) على الأعدد على اختلاف أحوالها.

١٥. قراءة الأعداد الطويلة بطريقة صحيحة، مراعياً المعدود والإعراب والتمييز.

١٦. إظهار تأثير العوامل في العدد في أثناء الجملة ومراعاة موضعه منها.

١٧. حصر ألفاظ كنايات العدد.

١٨. الموازنة بين (كم) الاستفهامية والخبرية في المعنى والإعراب.

١٩. تحويل (كم) الاستفهامية إلى خبرية والعكس.

٢٠. التفريق بين (كم) و(كأيّن).

٢١. استعمال (كذا) كناية للعدد بطريقة صحيحة.

المجال الثالث : الصرف

(وفيه ستة عشر معيارًا)

٣-١ المعيار الأول: (طبيعة الدرس الصرفي): تَعَرُّف طبيعة علم الصرف، وفائدته، وعلاقته ببقية فروع الدرس اللغوي الأخرى.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد معنى الصرف وفائدته.
٢. التفريق بين ما يدخل في البحث الصرفي من أنواع الكلمة وما لا يدخل.
٣. الربط بين الصرف وغيره من فروع الدرس اللغوي الأخرى: الأصوات، والنحو، والدلالة.
٤. اكتشاف الأخطاء الصرفية التي تصادفه في حياته اليومية في الصحف والمجلات والنشرات الإخبارية وتصحيحها.

٣-٢ المعيار الثاني: (الميزان الصرفي)
ضبط الميزان الصرفي للأسماء والأفعال واستخدامه، والتمييز بين مجرّدها ومزيدها، وتقدير المحذوف، واكتشاف المكرر والمتغيّر عن مكانه.

مؤشرات المعيار :

١. الاستدلال بالميزان الصرفي على المجرّد والمزيد من الأفعال والأسماء.
٢. ذكر أحرف الزيادة إجمالاً.
٣. التفريق بين الميزان الصرفي والميزان التصغيري والميزان العروضي.
٤. وزن كلّ ما يمكن وزنه بطريقة صحيحة دقيقة.
٥. بيان مفهوم القلب المكاني وأماراته وحكمه.
٦. تعيين المحذوف من الكلمة.

٣-٣ المعيار الثالث: (المجرد والمزيد): تمييز الكلمات المجرّدة والمزيدة، وتعيين مواضع الزيادة، ومعانيها، والأحكام المتعلقة بها.

مؤشرات المعيار :

١. التفريق بين المجرد والمزيد في الأسماء والأفعال.
٢. إرجاع الكلمة إلى أصولها الثلاثية، أو الرباعية، أو الخماسية، وتحديد حروف الزيادة فيها.
٣. ربط هذا بما سبق في الميزان الصرفي.
٤. بيان طريقة اكتشاف الحرف الأصلي من الزائد.
٥. بيان طريقة ردّ الكلمات إلى أصولها.
٦. إحصاء الأسماء المشتقة على سبيل الإجمال.
٧. تعيين أثر الحروف المزيدة في الأسماء للإتيان بمعنى جديد.

٨. ذكر أقسام الأفعال من حيث التجرد والزيادة.

٩. استخلاص معاني الحروف الزوائد في الأفعال.

١٠. تغيير بعض الأفعال ليُحدث فيها معنى جديدًا.

١١. تحويل كل وزن مجرّد إلى أوزان أخرى مزيدة مراعياً المعنى.

٣-٤ المعيار الرابع: (الإبدال والإعلال): تَعَرُّف الإبدال والإعلال ونحوهما من التغييرات التي تحدث في الكلمة، وشرح سببها، وتفسير الخطأ الواقع فيها.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد المصطلحات اللغوية الشائعة في باب الإبدال والإعلال، والتفريق بينها.

٢. التفريق بين الإبدال الشائع الضروري وغيره.

٣. تقسيم الإعلال إلى أنواعه الثلاثة.

٤. تفسير المواضع التي تقلب فيها حروف العلة إلى حروف علة أخرى.

٥. تفسير المواضع التي تقلب فيها حروف العلة إلى الهمزة والعكس.

٦. ذكر أشهر الكلمات التي خالفت القاعدة، وهي فصيحة في الاستعمال، والوجه القياسي فيها..

٧. تَبَيُّن ما وقع في كلمة من إعلال وشرح سببه.

٨. تحديد الخطأ الواقع في كلمة استحقت نوعًا من الإعلال ولم تعلّ، أو لم تستحقه، وأعلّت، أو أعلّت إلى حرف غير صحيح، وتصويب ذلك كلّه.

٩. الربط بين أحكام الإبدال والإعلال وأحكام الوزن الصرفي.

١٠ تَبَيُّن العلة البارزة المتكررة في كل نوع من أنواع الإعلال، وتفسيرها بما يوافق طبيعة اللغة.

١١ تحديد المراد بالإعلال بالنقل واستعماله في كلمات ورد فيها.

١٢ تفسير علة نقل الحركة من حرف إلى آخر.

١٣ ذكر أهم المواضع التي تحذف فيها حروف العلة والهمزة من الكلمة.

١٤ تفسير سبب حذفها.

١٥ ذكر بعض صور الحذف غير القياسي.

١٦ الربط بين هذا وما سبق في الميزان الصرفي؛ ووزن الكلمة التي وقع فيها حذف.

١٧ توضيح التغيير الصوتي والإبدال في صيغة الافتعال.

١٨ تعيين الحروف التي تتسبّب في هذا النوع من الإبدال.

١٩ تحديد ما يجوز فيه وجه وما يجوز فيه أكثر من ذلك.

٣-٥ المعيار الخامس: (تقسيمات الأفعال): التمييز بين أنواع الأفعال، وتقسيماتها المختلفة من حيث: الزمن، والصحة والاعتلال، والجمود والاشتقاق.....

مؤشرات المعيار :

١. تَبَيُّن طبيعة الأفعال وأقسامها من حيث الزمن.

٢. تحديد أقسامها من حيث الصيغة، والمصطلحات المستعملة فيها.
٣. صوغ الأفعال بعضها من بعض، أو من المصادر.
٤. تحديد الإجراءات والتغييرات الصرفية المترتّبة على ذلك.
٥. بيان أبواب الفعل باعتبار ماضيه مع مضارعه إجمالاً.
٦. تصنيف أشهر الأفعال المستعملة على هذه الأبواب.
٧. القدرة على مراجعة كتب اللغة والمعاجم لمعرفة المشكل منها.
٨. التمييز بين الصحيح والمعتلّ من الأفعال.
٩. تحديد نوع حرف العلّة وموضعه في الكلمة، والميزان الصرفي للكلمة المعتلّة.
١٠. التمييز بين الفعل المتصرّف والفعل الجامد.
١١. ذكر الأفعال التي تلزم صورة الماضي، والتي تلزم صورة الأمر.
١٢. بناء الأفعال للمجهول (الفعل المجرّد والمزيد، والماضي، والمضارع، والصحيح، والمعتلّ).
١٣. ذكر اللغات الواردة عن العرب في بناء الفعل الماضي المعتل العين.
١٤. ذكر أشهر الأفعال التي تلازم صورة المبني للمجهول.

٦-٣ المعيار السادس: (توكيد الأفعال: بالنون) تحديد ما يؤكّد من الأفعال، وما لا يؤكّد، وحالات توكيد الفعل بالنون، وضبط حروف الفعل بعد توكيده.

مؤشرات المعيار :

١. تمييز ما يمكن توكيده بالنون وما لا يمكن توكيده.
٢. شرح سبب عدم توكيد بعض الأفعال.
٣. ضبط آخر الفعل الصحيح حين تتصل به نون التوكيد اتصالاً مباشراً.
٤. بيان ما يحدث من تغيير في آخر الفعل المعتل أو المتصل بالضمائر حين يؤكَّد.
٥. ذكر الضمائر البارزة وغير البارزة التي تحول بين الفعل ونون التوكيد.

٧-٣ المعيار السابع: (إسناد الأفعال إلى الضمائر) بيان أحكام إسناد الأفعال إلى الضمائر، والآثار المترتبة على هذا الإسناد، وإسناد الأفعال في جميع صورها وحالاتها على اختلاف حالات ما يُسند إليه.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر الضمائر التي تتصل بالأفعال.
٢. تمييز الأفعال التي تتأثر بإسناد الضمائر إليها.
٣. تحديد التغييرات التي تحدث للفعل الصحيح عند إسناده للضمائر.
٤. تحديد التغييرات التي تحدث للفعل المعتلّ عند إسناده للضمائر.

٥. شرح ما يحذف من الأفعال وما لا يُحذف عند إسنادها إلى الضمائر.

٦. ضبط آخر الفعل المسند إلى الضمائر على اختلافها بالشكل الصحيح.

٧. استعمال الفعل بجميع حالاته: (الماضي، المضارع، الأمر، الصحيح، المعتل) مع جميع أحوال المسند إليه: (المفرد، المثنى بنوعيه، الجمع بنوعيه).

٣-٨ المعيار الثامن: (التذكير والتأنيث): تحديد أنواع المؤنث، وتقسيماته، وعلاماته، وأحكامه.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر العلامات التي يعرف بها المؤنث: الملفوظة ، الملحوظة.

٢. التفريق بين الألف الأصلية والتي تكون مقصورة للتأنيث.

٣. التفريق بين ألف التأنيث الممدودة الزائدة وما كانت الهمزة فيها أصلية ليست للتأنيث.

٤. تحديد مفهوم المؤنث المجازي.

٥. استخلاص الأسماء المؤنّثة التي لا مذكّر لها، والعكس.

٦. بيان الأسماء المؤنثة في اللفظ المذكرة في المعنى، والعكس.

٧. ذكر حكم جمع التكسير واسم الجنس من حيث التذكير والتأنيث.

٨ التفريق بين اسم الجنس الجمعي ومفرده.

٩ تحديد الصفات الخاصة بالإناث التي لا تحتاج إلى علامة تأنيث.

١٠ تحديد الصفات والأوزان التي يستوي فيها المذكّر والمؤنّث؛ فلا تلحقها تاء التأنيث.

٣-٩ المعيار التاسع: (التثنية، والجمع) التمييز بين ما يُثنّى ويُجمع وما لا يُثنّى ويجمع، وذكرشروط ذلك ، وتطبيق كيفية التثنية، وكيفية الجمع بأنواعه.

مؤشرات المعيار :

١. تَبَيُّن أن الأصل في باب الجمع هو السماع.

٢. الرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم لمعرفة المشكل من ذلك.

٣. تَبَيُّن أن هناك قواعد للجمع تقريبية للعلماء ليست حاصرة ولا صارمة.

٤. التفريق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعيّ.

٥. التفريق بين جمع المفرد وجمع الجمع.

٦. ذكر صيغ جموع القلّة، وجموع الكثرة.

٧. التمييز بين النوعين في الاستعمال.

٨. حفظ كثير من الجموع التي جاءت على غير القياس.

٩. تَبَيُّن أنّ جمع التكسير يردّ الأشياء إلى أصولها.

١٠ تَبَيُّن طريقة التثنية والجمع القياسيتين.

١١ تحويل الاسم الصحيح والمقصور والمنقوص والممدود على اختلاف حالاته إلى مثنى وجمع سالم بنوعيه: المذكر والمؤنث.

١٢ التفريق في الممدود بين ما همزته أصلية أو منقلبة عن حرف آخر أو للتأنيث.

١٣ تَبَيُّن ما يجب في ساكن العين إذا جمع مؤنّث سالماً، وما يجوز في الضرورة.

٣-١٠ المعيار العاشر: (الاشتقاق والجمود): التمييز بين الجامد والمشتق، وذكر أنواع المشتقات الوصفية: (اسم الفاعل، اسم المفعول الصفة المشبهة، صيغ المبالغة، اسم التفضيل....)، والتمييز بينها، والتدرب على كيفية صوغ كلّ نوع من هذه الأنواع.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد مفهوم الاشتقاق، والجمود.
٢. الربط بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية؛ واستحضار مواضع النحو التي يُشترط لها الاشتقاق، والتي يُشترط لها الجمود.
٣. ذكر الأسماء المشتقة واستخلاصها.
٤. التفريق بين معانيها إجمالاً ، وتمييز ما تداخل منها.
٥. اشتقاق جميع الأسماء المشتقة من الصحيح والمعتلّ.
٦. اشتقاق جميع الأسماء المشتقة من الثلاثي ومن غيره.
٧. صوغ اسم الزمان والمكان من أفعال مختلفة: مفتوحة العين، ومكسورتها، ومضمومتها.
٨. ذكر ألفاظ عديدة من أسماء الزمان والمكان جرت على غير القياس.
٩. التفريق باستعمال السياق بين المصدر الميمي، واسم المفعول واسمي الزمان والمكان إذا صيغت من المزيد على صورة واحدة.
١٠. صوغ اسمي المرّة والهيئة مفرّقاً بينهما إذا اتحدا في الصورة.
١١. بيان كيفية الإتيان بالمصدر الصناعي، ومتى يحقّ له الإتيان به.

٣-١١ المعيار الحادي عشر: (التصغير): تحديد الغرض من التصغير، وشروط الاسم الذي يراد تصغيره، وكيفية التصغير، وما سمع مخالفاً لما وضع من قواعد العلماء في التصغير.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر أوزان التصغير.
٢. تصغير الاسم الرباعي والخماسي صحيحًا كان، أو معتلاً.
٣. تصغير الاسم الباقي على حرفين.
٤. تصغير الاسم المحذوف منه بعض حروفه، وهو على أكثر من حرفين.

٥. بيان حكم ما آخره ألف تأنيث مقصورة عند تصغيره.

٦. تصغير المؤنّث الخالي من علامة التأنيث.

٧. تصغير ما فيه حروف علة.

٨. تحديد ما يصغّر من الجموع،وما لا يُصغَّر، وشرح سبب ذلك.

٩. تصغير اسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

١٠ تصغير المثنى والجمع السالم بنوعيه.

١١ تصغير الأعلام تصغير ترخيم.

١٢ ذكر بعض الألفاظ التي جاء تصغيرها على غير القياس.

١٢-٣ المعيار الثاني عشر: (النسب): تَعَرُّف التغييرات التي تحدث للاسم المنسوب إليه وما يحذف لأجل ياء النسب، والنسب إلى ما يحتاج إليه من الأسماء.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر أشهر التغييرات الصرفيّة التي تطرأ على الحرف الذي قبل الأخير بسبب ياء النسب.

٢. النسب إلى الاسم المقصور الثلاثي، مراعياً أصله الواوي أو اليائيّ.

٣. النسب إلى المقصور الرباعي فما فوقه.

٤. النسب إلى المنقوص الرباعي فما فوقه.

٥. النسب إلى ما جاء على وزن: (فَعيل) صحيح اللام ومعتلها.

٦. النسب إلى ما جاء على وزن: (فُعَيل) صحيح اللام ومعتلَّها.

٧. النسب إلى ما جاء على وزن (فَعيلة) أو (فُعيلة).

٨. ذكر حكم النسب إلى ما دلَّ على الجمع، عند القدماء، وعند المجامع اللغوية الحديثة.

٩. التفريق في النسب إلى الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز.

١٠ تفسير وجه الخطأ في كثير ممّا نُسب إلى الجمع دون مراعاة شرطه.

١١ النسب إلى الجمع المسمّى به.

١٢ التفريق بين المصدر الصناعي والاسم المنسوب.

١٣ النسب إلى الأسماء المركبة بطريقة صحيحة: المركب الإسنادي، والمزجي، والإضافي.

١٤ ذكر أشهر الألفاظ التي خالفت القياس في النسب.

٣-١٣ المعيار الثالث عشر: (التقاء الساكنين) : ذكر المواضع التي يلتقي فيها ساكنان، وضبط الثاني منهما بالحركة المناسبة.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر المواضع التي يمكن فيها التقاء الساكنين، والتمثيل لها.
٢. تفسير ظاهرة التقاء الساكنين صوتيّاً.
٣. استنتاج أحوال التقاء الساكنين.
٤. تحريك الساكن الثاني بالحركة المناسبة.
٥. توضيح متى يحرّك الأوّل، ومتى يحرّك الثاني منهما.
٦. الموازنة بين الوجهين الجائزين، وتحديد الوجه الأرجح.
٧. ربط أحكام هذه المسألة بالضوابط الصوتيّة.

٣-١٤ المعيار الرابع عشر: (همزة الوصل): ذكر مواضع همزة الوصل، والتفريق بينها وبين همزة القطع في الاستعمال اللغوي، والتمييز بين أصل الهمزتين، ووزنهما وزنًا صحيحًا بالميزان الصرفي، وكتابتهما بناء على الفرق بينهما.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد مفهوم همزة الوصل، والغاية منها.
٢. نطق همزة الوصل نطقًا صحيحًا في ابتداء الكلام وفي أثنائه.
٣. الربط بين حقيقة همزة الوصل والقطع في الصرف وطريقة رسمهما في الإملاء.
٤. تحديد الأصل في الهمزة: أهو القطع أم الوصل.
٥. تحديد المواضع السماعية العشرة لهمزة الوصل في الأسماء.
٦. ردّ الكلمة إلى أصلها؛ ليعلم إن كانت الهمزة من أصلها، أم زيدت لإفادة الجمع.
٧. تفسير الفرق بين همزة مثل: (ابن) وهمزة (أبناء) و(اسم) و(أسماء).
٨. ذكر المواضع القياسية لهمزة الوصل.
٩. تعيين الأفعال والمصادر التي تكون همزتها همزة قطع.
١٠. التفريق بين همزة المضارعة والهمزة الأصلية وهمزة الوصل التي جيء بها في أول الفعل.
١١. بيان حكم وصل همزة القطع وحكم قطع همزة الوصل للشاعر المضطرّ.

٣-١٥ المعيار الخامس عشر: (الوقف): تَعَرُّف طبيعة اللغة العربية في الوقف، وطريقة الوقف الصحيح على الكلمات على اختلافها.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد الوقف بطريقة صحيحة على الكلمات المنتهية بتاء التأنيث.

٢. التفريق فيها بين التاء الأصلية، وتاء التأنيث والمزيدة في الجمع السالم.
٣. تحديد الوقف بطريقة صحيحة على الاسم المنوّن الآخر.
٤. تحديد كيفية الوقف على آخر الاسم المنقوص، باستمرار حذف الياء أو بردّها.
٥. ذكر المواضع التي يجب فيها زيادة هاء السكت عند الوقف والتي يجوز فيها.
٦. تَعَرُّف حالة الوصل بنية الوقف.
٧. شرح بعض طرائق العرب في الوقف: كالروم، والإشمام، وتضعيف الآخر، ونقل حركته.

١٦-٣ المعيار السادس عشر: (الإدغام) توضيح حدّ الإدغام وطبيعته الصوتيّة ومواقعه وأحكامه، وبيان إدغام ما يجب إدغامه وفكّ ما يجب فكُّه، وما يجوز فيه الوجهان.

مؤشرات المعيار :

١. شرح ظاهرة الإدغام.
٢. ربطها بما تعلّمه في علم الأصوات.
٣. إعادة الفعل المدغم (المضعف) إلى أصله.
٤. الإتيان بالمضارع المضعف مجزوماً وغير مجزوم.
٥. تحديد كيفية النطق بفعل الأمر المضعف بما يجوز فيه من لغات.
٦. ضبط آخر الفعل المضعّف الذي حصل فيه الإدغام ضبطاً صحيحاً مضارعاً كان، أو أمرًا مراعياً ما بعده.
٧. التنويع في استعمالات الفعل مدغماً وغير مدغم إذا كان يجوز فيه الوجهان.
٨. استخلاص الأخطاء فيما استُعمل مفكوكاً وهو واجب الإدغام.
٩. ذكر بعض الألفاظ التي وردت عن العرب مخالفة القياس.

المجال الرابع: البلاغة

وفيه سبعة عشر معيارًا

٤-١ القواعد العامة والمقدمات النظرية: توضيح مكانة علم البلاغة، وقواعده العامة، وأحكام الفصاحةِ والبلاغةِ، والعَلاقة بينهما، ومُكوّناتِ التعبيرِ الجميلِ في الكلامِ العربيّ البليغ.

مؤشرات المعيار:

١ تَعَرُّف الصلة الوثيقة بين نشأة الدرس البلاغي وتطوره من ناحية ودراسات إعجاز القرآن والبيان النبوي من ناحية أخرى.

٢ توضيح علاقة علم البلاغة بعلوم العربية الأخرى، وبالعلوم الإسلامية.

٣ تحديد المراد من الفصاحة والبلاغة، وشروط كل منهما.

٤ التمييز بين علوم البلاغة الثلاثة، ومجال كل منها.

٧ تمييز الكلام البليغ من غيره.

٨ توضيح دور كل وحدة من وحدات الكلام في بناء الكلام البليغ.

٩ التفريق بين المعاني الأصلية والمعاني الثانوية والإضافية.

١٠ استعمال القرائن في توليد المعنى الثاني من الأول.

١١ تَبَيُّن المرونة البلاغية في بناء الكلام وفقًا لمقتضيات الأحوال.

١٢ تقدير توازنَ موقف الدرس البلاغي من أطراف الثلاثية: المبدع، والنص، والمتلقي.

١٣ البرهنة على أثر البلاغة في النقد الأدبي باعتبارها من أدواته الجوهرية في مواجهة النص تحليلاً وتأويلاً.

١٤ توضيح أثر علم البلاغة في استظهار بعض وجوه الإعجاز القرآني.

١٥ توضيح أثر علم البلاغة في اكتشاف أهمّ خصائص الأسلوب النبوي الرفيع.

١٦ تحديد أهمّ المصطلحات البلاغية.

٤-٢ علم المعاني (مفهوم العلم وحدوده وثمرته): توضيح مفهومَ علمِ المعاني، والمجالاتِ التي يتناولُها ويدرسُها، ويفيد منها في تنويع أساليبه، والتفريق بين الجمل، وتمييزِ مواطنِ الجمالِ فيها.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد مفهوم علم المعاني.

٢ توضيح العلاقة الوثيقة بين علم المعاني وعلم النحو، والحدود الفاصلة بينهما.

٣ بيان أهمية علم المعاني في اللغة العربية.

٤ تَبَيُّن أنّ الأغراض البلاغية لا يمكن حصرها.

تطوير الملكة الإبداعية والنقدية في ضوء ما تعلمه الطالب من أساليب علم المعاني.

٤-٣ علم المعاني (أحوال الإسناد الخبري): توضيح مفهوم الإسناد، وتمييز أنواعه، وتحديد أجزاء الجملة وأثرها في المعنى، والتفريق بين نوعي الكلام، والوقوف على خصوصيات البناء الخبري.

مؤشرات المعيار:

١ بيان أحوال الإسناد الخبري.

٢ تمييز كل نوع من أنواع الإسناد الخبري.

٣ توضيح المراد بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي.

٤ التفريق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي.

٥ تصنيف المجاز العقلي.

٦ تحدي موضع المجاز العقلي في التركيب.

٧ تمييز قرينة المجاز العقلي.

٨ تمييز القرينة اللفظية من القرينة العقلية.

٩ بيان أضرب الخبر، وتوظيف كل واحد منها في النصوص الأدبية، لمخاطبة خالي الذهن أو المتردد أو المنكر.

١٠ تعيين المراعَى في أضرب الخبر إن كان المخاطب، أو المتكلم، أو الخبر.

١٢ تَبَيُّن إن كان الكلام البليغ قد ورد على مقتضى الظاهر، أو خالفه.

١٣ استنتاج الأسرار والأغراض البلاغية التي أجرت الكلام على خلاف مقتضى الظاهر.

١٤ تحليل نصوص بليغة مختلفة يختارها الطالب بنفسه يتضح فيها مخالفة مقتضى الظاهر.

١٥ كتابة نص يوظف فيه الطالب صورًا متعددة من مخالفة مقتضى الظاهر.

١٧ الربط بين رصد الدرس البلاغي لأحوال المخاطب واهتمام النقد الأدبي بالمتلقي.

١٨ تحديد مواضع المسند والمسند إليه في الجملة.

١٩ بيان أحوال المسند إليه في الجملة.

٢٠ بيان أحوال المسند في الجملة.

٢١ تحديد متعلقات الفعل في الجملة.

٢٢ تبيين قيمة متعلقات الفعل في بناء الجملة.

٢٣ توضيح علاقة الغرض الأصلي من الإخبار بأحد المتعلقات.

٢٤ التمييز بين دلالة الاسم على الثبوت والدوام ودلالة الفعل على التجدّد والحدوث.

٢٥ تَبَيُّن أن المعايير ليست مقاييس جامدة يتم استظهارها، بل لابد من تذوّقها وربطها بالسياق الكلي للنص.

٤-٤ علم المعاني (الأساليب الإنشائية): التمييز بين نوعي الإنشاء، وذكرأنواع كل منهما، والأغراض البلاغية للإنشاء الطلبي.

مؤشرات المعيار:

١ التمييز بين نوعي الإنشاء في الكلام.

٢ تعداد أنواع الإنشاء الطلبي.

٣ تحديد مفهوم الأمر.

٤ ذكر طرق الأمر في الكلام.

٥ تبيين معاني الأمر في العبارة البليغة.

٦ تحديد مفهوم النهي.

٧ ذكر طرق النهي في الكلام.

٨ تبيين معاني النهي في العبارة البليغة.

٩ تحليل نصوص بليغة ورد فيها أساليب أمر ونهي.

١٠ تحديد مفهوم الاستفهام.

١١ تبيين الفوارق بين أدوات الاستفهام.

١٢ تبيين موضع المستفهم عنه من الأداة.

١٣ توضيح المقصود بكل من التصور والتصديق.

١٤ التفريق بين الاستفهام الحقيقي والمجازي.

١٥ تبيين أغراض الاستفهام المجازي.

١٦ تحليل نصوص بليغة تحتوي على أسلوب استفهام بنوعيه.

١٧ تحديد مفهوم التمني.

١٨ التفريق بين التمني والترجي.

١٩ تحليل نص مشتمل على أسلوب التمني، وتحديد أدواته، وبيان أغراضه.

٢٠ تحديد مفهوم النداء.

٢١ تمييز خصائص كل أداة من أدوات النداء.

٢٢ بيان الحقيقي والمجازي في النداء.

٢٣ تعداد أغراض النداء المجازي.

٢٤ استنباط الأغراض البلاغية للنداء في بعض الشواهد البليغة.

٢٥ توظيف النداء توظيفًا بلاغيًا في عبارة أدبية.

٢٦ ذكر طرق الإنشاء غير الطلبي.

٢٧ إعادة كتابة جمل خبرية لتكون جملاً إنشائية، والعكس.

٤-٥ علم المعاني (الذكر والحذف): تحديد الأسرار البلاغيةِ لذكر أجزاء الجملة أو حذفها في السياقات المتعدّدة.

مؤشرات المعيار:

١ تبيين الأغراض البلاغية من ذكر المسند إليه، أو حذفه، وخصوصية هذه الأغراض في كل نص.

٢ تبيين الأغراض البلاغية من ذكر المسند أو حذفه، وخصوصية هذه الأغراض في كل نص.

٣ تبيين الأغراض البلاغية من ذكر متعلقات الفعل، أو حذفها، وخصوصية هذه الأغراض في كل نص.

٤ تحديد أهمية تكرار متعلقات الفعل.

٥ بيان أسرار تنزيلِ الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، وحذفِ المفعول به.

٦ تحليل أسرار ذكر المسند والمسند إليه ومتعلقات الأفعال، أو حذفها، في نصوص بليغة.

٧ إيراد نماذج معبرة عن أثر الذكر والحذف في بناء المعنى في النص.

٤-٦ علم المعاني (التقديم والتأخير): تحديد الأسرار البلاغيةِ للتقديم أو التأخير في أجزاء الجملة في السياقات المتعدّدة.

مؤشرات المعيار:

١ تَعَرُّف الترتيب الأصلي لبناء الجملة الاسمية والفعلية.

٢ تَعَرُّف الأغراض البلاغية المبنية على مخالفة الأصل في ترتيب ركني الجملة.

٣ تَبَيُّن أصالة الدرس النحوي في الوقوف على ترتيب التراكيب.

٤ تمييز الأغراض البلاغية من تقديم المسند إليه.

٥ تمييز الأغراض البلاغية من تأخير المسند إليه.

٦ تمييز الأغراض البلاغية من تقديم متعلقات الفعل، أو تأخيرها.

٧ شرح أسرار ورود المسند والمسند إليه ومتعلقات الأفعال في مواضعها من السياق في نصوص بليغة.

٨ إيراد نماذج معبرة عن أثر التقديم والتأخير في الدلالة الكلية للنص.

٤-٧ علم المعاني (التعريف والتنكير): توضيح طرق التعريف ودلالاتها، والأسرار البلاغيةِ لتعريف أجزاء الجملة أو تنكيرها في السياقات المتعدّدة.

مؤشرات المعيار:

١ توضيح الأغراض البلاغية للتعريف بالاسم الموصول.

٢ توضيح الأغراض البلاغية للتعريف باسم الإشارة.

٣ توضيح الأغراض البلاغية للتعريف بالألف واللام.

٤ توضيح الأغراض البلاغية للتعريف بالإضافة.

٥ تَبَيُّن خصوصية تعريف المسند بالألف واللام حين يكون خبرًا.

٦ توضيح الأغراض البلاغية من تعريف المسند إليه أو المسند، أو تنكيرهما.

٧ إثبات أثر تعريف المسند والمسند إليه ومتعلقات الأفعال أو تنكيرها في نصوص بليغة.

٨ إيراد نماذج معبرة عن أثر التعريف والتنكير في دلالة النص على المعنى.

٤-٨ علم المعاني (القصر): تحديد مفهوم القصر، وأدواتِه، وصوره، وأسراره البلاغية.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد المراد بالقصر.

٢ وصف طرق القصر المختلفة.

٣ تحديد الفروق بين طرق القصر، والأحوال التي تلائم كل طريقة منها.

٤ تبيين طرفي القصر في كل طريقة.

٥ التفريق بين قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة.

٦ التفريق بين الإضافي والحقيقي في القصر.

٧ التفريق بين قصر الإفراد وقصر القلب وقصر التعيين.

٨ تحليل صور مختلفة للقصر واردة في نصوص بليغة مختلفة.

٩ تحليل صور مختلفة للقصر عُبّر فيها عن معنى واحد، وأثر السياق في كل منها.

١٠ كتابة نص يتضمن أحد أساليب القصر.

٤-٩ علم المعاني (الفصل والوصل): تحديد المراد من الفصل والوصل، وصور كل منهما، والأسرار البلاغية المنطوية في كل منهما.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد المراد بالفصل والوصل.

٣ تَعَرُّف مواضع الفصل ومواضع الوصل وتميز بينهما.

٤ تحديد المراد من مصطلح "كمال الاتصال بين الجملتين".

٥ تحديد المراد من مصطلح "كمال الانقطاع بين الجملتين".

٦ تحديد المراد من مصطلح "التوسط بين الكمالين".

٧ تحديد المراد من مصطلح "شبه كمال الاتصال بين الجملتين".

٨ تحديد المراد من مصطلح "شبه كمال الانقطاع بين الجملتين".

٩ تحديد القيمة الجمالية لحضور الواو أو غيابها في نص إبداعي.

١٠ توضيح محسنات الوصل.

١١ استنتاج الفروق بين الواو والفاء وثم في نماذج الوصل..

٤-١٠ علم المعاني (طول العبارات والتراكيب أو قصرها): تحديد مفهوم كلٍّ من الإيجاز والمساواة والإطناب، وتحديد المواطن الملائمة لاستخدام كل منها.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد مفهوم كل من الإيجاز والمساواة والإطناب.

٢ وصف صور الإيجاز والمساواة والإطناب.

٣ التفريق بين صور الإيجاز.

٤ توضيح مفهوم إيجاز القصر.

٥ ذكر أنواع الإيجاز بالحذف، مميِّزًا نوع المحذوف.

٦ تحديد أنواع الإطناب.

٧ التمييز بين أنواع الإطناب وأغراضه.

٨ تَعَرُّف الإطناب بالتكرير وأغراضه.

٩ تَعَرُّف الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام وأغراضه.

١٠ تمييز أنواع التكميل.

١١ تحديد المراد بالاحتراس.

١٢ التفريق بين الاحتراس والتتميم.

١٣ تحديد المراد بالتذييل وتميز أغراضه.

١٤ تحديد المراد بالاعتراض وأغراضه.

١٥ تحديد المراد بالإيغال وأغراضه.

١٦ تحديد المراد بكل من عطف العام على الخاص والعكس وأغراض كل منهما.

١٧ الموازنة بين الإطناب والتطويل.

١٨ التفريق بين الحشو المفيد والحشو غير المفيد.

١٩ تحديد المراد بالمساواة.

٢١ تحليل صور لجوامع كلم الرسول صلى الله عليه وسلم ليكتشف العناصر التي أنتجت اتساع المعنى مع قلة اللفظ.

٢٢ تحليل شواهد للإيجاز القاطع للأطماع في الكتاب العزيز.

٤-١١ علم البيان (مفهوم العلم وحدوده وثمرته): تحديد مفهومَ علمِ البيان، والمجالاتِ التي يتناولُها ويدرسُها، والإفادة منها في التعبير عن أغراضه المختلفة في الكلام.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد مباحث علم البيان.

٢ التفريق بين مباحث هذا العلم بصورة جليّة.

٣ تمييز وظيفة علم البيان في استعمال المفردات من وظيفة علم المعاجم.

٤ بيان أثر علم البيان في الفكرة؛ وضوحًا، وجمالاً.

٥ تحديد دلالة اللفظ بذاته، ودلالته بمعونة السياق.

٦ تحديد العلاقة بين علم البيان وعلمي المعاني والبديع.

٧ بيان الأسرار البلاغية الكامنة وراء استخدام مباحث علم البيان المختلفة.

٩ رصد بعض الاستعمالات البيانية في محيطه الاجتماعيّ وإعادة صياغتها في ضوء لغة فصيحة وأساليب بليغة.

١٠ تحويل بعض صور البيان إلى صور أخرى.

١١ تطوير ملكة الطالب الإبداعية والإنشائية في ضوء ما تعلمه من مباحث علم البيان.

١٢ تَعَرُّف المصطلحات الحديثة التي لها صلة بمصطلحات علم البيان، مثل: التصوير، والتجسيم، والتشخيص، وغيرها.

٤-١٢ علم البيان (التشبيه): تحديد مفهومَ التشبيه، وأركانَه، وصورَه، ومكانَتَه في الكلام البليغ.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد مفهوم التشبيه.

٢ وصف أركان التشبيه.

٣ تحديد ما يجب ذكره من أركان التشبيه، وما يجوز حذفه في ضوء قواعد الكلام البليغ وأسسه.

٤ التفريق بين أدوات التشبيه، واستعمالاتها في السياقات المختلفة.

٥ الموازنة بين التشبيه الذي تُذكر فيه الأداة والذي تُحذف منه.

٦ تصنيف طرفي التشبيه من حيث الحسية والعقلية، ومن حيث الإفراد والتقييد والتركيب، ومن حيث وحدة الطرفين أو تعدُّدهما.

٧ تصنيف وجه الشبه من حيث الحسية أو العقلية، ومن حيث الإفراد أو التركيب أو التعدّد، ومن حيث التحقيق أو التخييل، ومن حيث كونه تمثيليًا أو غير تمثيلي، ومن حيث الإجمال أو التفصيل.

٨ ذكر نوع التشبيه في كل صنف مما سبق، والتفريق بينها.

٩ تحديد أغراض التشبيه البلاغية، وتمييز ما يعود منها على المشبه، وما يعود على المشبه به.

١٠ استخراج صور التشبيه في نصوص بليغة، وتحليلها.

١١ الوقوف على صور التشبيه التي يكون المشبه به فيها متضمّنًا حكاية.

١٢ تحليل صور مختلفة ومتعدّدة للتشبيه كان المشبه فيها واحدًا.

١٣ إعادة صياغة عبارات مختلفة ليكوّن في معناها صورًا تشبيهية.

١٤ إدراك الأبعاد النفسية بعيدة الغور في عقد المماثلة بين المشبه والمشبه به التي تجاوز أوجه الشبه الحسية والعقلية.

٤-١٣ علم المعاني (المجاز): تحديد مفهوم كلٍّ من الحقيقة والمجاز، ونوعي المجاز اللغوي وبلاغتهما.

مؤشرات المعيار:

١ التفريق بين الحقيقة والمجاز.

٢ ذكر شرطي المجاز.

٣ ذكر نوعي المجاز اللغوي.

٤ استنتاج الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة.

٥ تعداد علاقات المجاز المرسل.

٦ توضيح قرائن المجاز المرسل.

٧ تحديد العلاقة في الاستعارة.

٨ تحديد قرينة الاستعارة.

٩ بيان علاقة التشبيه بالاستعارة.

١٠ التفريق بين صور التشبيه المؤكّد والاستعارة.

١١ تمييز الجامع بين الطرفين.

١٢ ذكر أنواع الاستعارة، والتمييز بينها.

١٣ ذكر الخطوات الخيالية التي تسبق إطلاق المشبه به على المشبه.

١٤ إجراء الاستعارات المختلفة.

١٥ الموازنة بين المجاز المفرد والمجاز المركب.

١٦ تحليل صور مختلفة للمجاز في نصوص بليغة.

١٧ توظيف الاستعارة في نص إبداعي أو وظيفي.

١٨ تَبَيُّن الغاية من وراء العدول عن الحقيقة إلى المجاز.

١٩ استخلاص المجاز المقبول وغير المقبول من خلال شواهد أدبية مع الوقوف على أسباب عدم القبول.

٢٠ إدراك التباين في ألوان الاستعارات بين عصر وآخر.

٤-١٤ علم البيان (الكناية): تحديد مفهوم الكناية، وصورها، وبلاغة استعمالها.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد مفهوم الكناية.

٢ تحديد العلاقة بين اللفظ المنطوق والمعنى المراد في الكناية.

٣ بيان الفرق بين الكناية والمجاز.

٤ تصنيف الكناية من حيث نوع المكني عنه.

٥ وصف الكناية من حيث القرب والبعد بين المعنيين؛ المكني عنه، والمكني به.

٦ تحديد مفهوم التعريض.

٧ توضيح الفرق بين التعريض والكناية.

٨ تعرّف سياقات التعريض المتنوعة، والفرق بين التعبير عنه في هذا الباب، والتعبير عنه بوسائل علم المعاني في باب القصر.

٩ تحديد مواضع أفضلية التصريح على الكناية والعكس، وأسباب هذه الأفضلية.

١٠ بيان الأسرار البلاغية للكناية.

١١ شرح خصائص الكناية في عدد من النصوص البليغة.

١٢ تحليل صور لكنايات متعدّدة ومتنوعة حول معنى واحد.

١٣ تمييز الأثر الجمالي للكناية من الأثر الجمالي في الاستعارة، وخصوصية التوظيف لكل منهما.

١٥-٤ علم البديع (مفهوم العلم وحدوده وثمرته): تحديد مفهوم علمِ البديع، ونوعيه،وعلاقته بالبلاغة.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد مفهوم علم البديع.

٣ التمييز بين نوعي البديع؛ المعنوي، واللفظي.

٤ بيان الأسرار البلاغية لاستخدام المحسنات البديعية المختلفة.

٥ التفريق بين الاستعمال البلاغي للمحسنات، والاستعمال غير البلاغي.

٦ الموازنة بين صور للبديع المستحسن والبديع المستهجن.

٧ تحديد الأسباب التي أدت إلى شيوع استخدام البديع في عصر الدول المتتابعة.

٨ تحليل نصوص بليغة من خلال النظر في المحسنات البديعية فيها.

٩ توظيف المحسنات البديعية في كتاباته.

١٦-٤ علم البديع (المحسنات المعنويّة): تحديد المحسنات البديعية المعنويّة، وبلاغة استعمالِها.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد المحسنات البديعية المعنوية.

٢ تصنيف أنواعها واستعمالاتها.

٣ تحديد مقاصد التناسب والتضاد في البلاغة العربية.

٤ تعريف الطباق والمقابلة.

٥ تحديد المراد بالمشاكلة.

٦ تحديد المراد بالإرصاد.

٧ تحديد المراد بالاستطراد.

٨ تحديد المراد بالعكس والتبديل.

٩ تحديد المراد بالتورية.

١٠ تحديد المراد باللف والنشر.

١١ تمييز خصائص المبالغة المقبولة.

١٢ تحديد المراد بالتجريد.

١٣ تحديد المراد بحسن التعليل.

١٤ تحديد المراد بالتفريع.

١٥ بيان مظاهر تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه في الكلام.

١٦ تحديد المراد بالتناسب.

١٧-٤ علم البديع (المحسنات اللفظيّة): تحديد المحسنات البديعية اللفظيّة، وبلاغة استعمالِها.

مؤشرات المعيار:

١ تحديد المحسنات البديعية اللفظية.

٢ تصنيف أنواعها واستعمالاتها.

٣ تحديد المراد بالجناس.

٤ تحديد المراد بالسجع.

٥ تحديد المراد بردّ الأعجاز على الصدور.

٦ تحديد مواضع رد الأعجاز على الصدور في النص.

المجال الخامس: تاريخ الأدب
وفيه سبعة معايير

٥-١ المعيار الأول: (مدخل إلى دراسة الأدب العربي): تَعَرُّف مختلف الطرائق والمناهج المتبعة في دراسة تاريخ الأدب، وأهم المداخل إلى تحقيب العصور الأدبية، وأبرز الحركات التي أسهمتْ في تطور هذه العصور .

مؤشرات المعيار :

١ تحديد مفهوم الأدب وأهميته على الصعيد الحضاري للأمم .

٢ تحديد موضوع تاريخ الأدب ، وموضوع التاريخ الأدبي.

٣ بيان العلاقة بين (التاريخ) و(الأدب) واختلاف خصائص كل منهما.

٤ تَبَيُّن اختلاف مؤرخي الأدب العربي في المنهج: (منهج التقسيم إلى عصور ، ومنهج التقسيم إلى فنون وأجناس ، ومنهج التقسيم إلى مدارس وتيارات فنية) .

٥ تحديد ميزة كل منهج، وأبرز من أخذ به من الباحثين .

٦ مناقشة أبرز القضايا التي يثيرها تاريخ الأدب (التحقيب، نظرية العصور الأدبية، جمع الشعر وتدوينه، قضية القديم والحديث، قضية سبر الأدب القديم وبيان صحيحه من مدخوله).

٧ التمييز بشكل دقيق بين الأجناس الأدبية، وإدراك صلتها بسياقها التاريخي و الثقافي.

٨ تحديد مصادر المادة الأدبية: المختارات الشعرية (كالمفضليات، و الأصمعيات ، ودواوين الشعراء) ، وكذلك المدونات الأدبية التي حوت الشعر والنثر (كعيون الأخبار ، والكامل، وكتب الأمالي والمجالس والأخبار).

٥-٢ المعيار الثاني: (الشعر القديم: (من العصر الجاهلي إلى نهاية العصر العباسي)): تحديد أغراض الشعر في الشعر القديم ، وقضاياه المهمة ، و أبرز الشعراء فيه.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد مدلول لفظة (الجاهلية) في السياقات الأدبية والدينية والتاريخية في تراثنا العربي والإسلامي .

٢. مناقشة قضية الشك في الشعر الجاهلي .

٣. ترتيب المعلقات، وشعراؤها، وموضوعاتها.

٤. تحديد مفهوم الصعلكة، وأسبابها، وشعر الصعاليك وخصائصه .

٥. تعريف شعر المخضرمين ، وبيان أثر الإسلام في الشعر .

٦. تحديد موقف الإسلام من الشعر .

٧. مناقشة اتصال الشعر العربي بالسياسة منذ الجاهلية ومظاهر العلاقة بين الشعر والسياسة .

٨. تعريف النقائض ، وشعراؤها .

٩. تعريف شعر الغزل ، واتجاهاته ،وأبرز شعرائه .

١٠. تعريف شعر الزهد والحكمة وأبرز شعرائه .

١١. تعريف شعر وصف الطبيعة وأبرز شعرائه.

١٢. بيان طبيعة حركة تحديث الشعر عند بشار وأبي نواس .

١٣. توضيح مذهب الصنعة ومذهب الطبع عند أبي تمام والبحتري .

١٤. بيان وجوه التفرد البياني عند المتنبي وأبي العلاء .

١٥. تحديد ملامح الاحتذاء ومظاهر التجديد في شعر المغرب العربي والأندلس، والموشحات، ووصف الطبيعة، ورثاء الولد ورثاء البلدان ، والمراسلات والمجاوبات، والمديح ، والفخر، والشعر في الأسرة ، وأبرز الشعراء في المغرب والأندلس.

٥-٣ المعيار الثالث: (النثر القديم: (من العصر الجاهلي إلى نهاية العصر العباسي): الإلمام بمختلف الأجناس النثرية في الأدب القديم وأساليب كتابها.

مؤشرات المعيار :

١. بيان ماهية الأجناس الخطابية: الخطبة (السياسية، والاجتماعية، والدينية)، والمنافرة، والمفاخرة، والوصية).

٢. تعريف الأجناس السردية : الخبر (قصص الأيام ، وقصص الأمثال والحكم، وقصص العشاق النثرية)، والسير والتراجم، و الرحلات، و المقامات.

٣. التفريق بين الأجناس الترسلية : الرسالة الأدبية، والرسالة الديوانية، والرسالة الإخوانية .

٤. ذكر أبرز السمات الفنية في كتابات كبار الناثرين في هذا العصر.

٥-٤ المعيار الرابع: (الشعر في العصر الوسيط): تحديد موضوعات الشعر السائدة في العصر الوسيط ، ومظاهر الشكل والمضمون ، وأبرز الشعراء فيه.

مؤشرات المعيار :

١. توضيح ظروف العصر وأحواله العامة، وإطاره الزمني .

٢. بيان الأحكام التي أطلقت على هذا العصر ، ومناقشتها .

٣. تحديد الموضوعات والأغراض الشعرية التقليدية: (المدح، والرثاء، والهجاء، والوصف، والغزل) .

٤. تبين تأثر الشعر بأحوال العصر سياسيًّا واجتماعيًّا ، وانعكاس ذلك على بعض موضوعاته وأشكاله .

٥. تحليل مظاهر التجديد في الموضوعات.

٦. تحليل مظاهر التجديد في الشكل.

٧. ذكر أبرز أعلام الشعراء.

٥-٥ المعيار الخامس : (النثر في العصر الوسيط): تَعَرُّف بعض الأجناس النثرية في العصر الوسيط، وأبرز أعلامها.

مؤشرات المعيار :

١. تَعَرُّف الرسائل: أنواعها ، وسماتها ، وبعض نماذجها ، وأبرز كتابها.

٢. تَعَرُّف المقامة ، وخصائصها ، وأبرز كتابها.

٥-٦ المعيار السادس: (الأدب العربي الحديث) : تَعَرُّف المدة التي تمثل ما اصطلح عليه بـ(الأدب الحديث) ، والتمييز بين الاتجاهات الشعرية في هذا العصر، وذكر أبرز الأعلام فيه، والإحاطة بالفنون النثرية وخصائصها ، وأبرز الكتاب ، واكتشاف سمات أدبهم.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد الإطار الزمني للعصر الحديث.

٢. بيان العوامل التي أثرت في نهضة الأدب في المدة المدروسة .

٣. تَعَرُّف الاتجاه الإحيائي في الشعر، وإرهاصاته الأولى، ومراحل البدايات والنضج عند بعض الشعراء.

٤. تحديد ملامح الاتجاه المتأثر بالرومانسية الغربية في الشعر، ويتعرف الجماعات الأدبية: جماعة الديوان، جماعة أبولو، جماعات أخرى .

٥. تَعَرُّف أدب المهاجر الشمالي (الرابطة القلمية)، والمهاجر الجنوبي (العصبة الأندلسية)، والمهاجر الشرقي.

٦. تتبع مظاهر التجديد والتجريب: الشعر المسرحي، شعر التفعيلة، قصيدة النثر، القصة القصيرة جدًّا، والمظاهر الفنية الحديثة: (تداخل الأجناس، الاستدعاء والرمز والأسطورة)، أدب الأطفال (شعره ونثره).

٧. تَعَرُّف أبرز الشعراء مع مراعاة مختلف الاتجاهات، ومختلف أنحاء العالم العربي.

٨. تَعَرُّف تاريخ النشأة، ومراحل التطوّر في كل جنس من الأجناس النثرية: المقالة، والقصة القصيرة، والسيرة الذاتية، والرواية، والمسرحية.

٩. الوقوف عند أبرز الكتاب مع مراعاة مختلف الاتجاهات، ومختلف أنحاء العالم العربي.

١٠. تَعَرُّف أعمال ونماذج من الأدب العربي الحديث.

١١. المقارنة بين التجارب الشعرية الحديثة وما سبقها.

١٢. بيان أثر بعض الأفكار العقدية الأجنبية الوافدة من الخارج في حركة الأدب في العصر الحديث: وصولاً، وصعوداً، فهبوطاً.

١٣. مناقشة ما دار من حوار بين النقاد حول حركة الشعر الحديث (الحداثة).

٥-٧ المعيار السابع : (الأدب العربي في المملكة العربية السعودية): تَعَرُّف بداية النهضة الأدبية في المملكة العربية السعودية ، وأهم المؤثرات فيها ، والأجناس الأدبية ، وسماتها الفنية ، وأبرز أعلامها، والأطوار التي مر بها الأدب في المملكة العربية السعودية (شعراً ونثراً).

مؤشرات المعيار :

١. تَعَرُّف الحركة الأدبية التي سبقت توحيد المملكة العربية السعودية، وأثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الأدب، وسمات أدب هذه المرحلة، وأبرز أعلامها .
٢. تحديد بداية النهضة الأدبية المعاصرة في المملكة العربية السعودية، وأهم المؤثرات فيها.
٣. ذكر أهم الموضوعات والاتجاهات الفنية في الشعر، وأبرز الشعراء من الأجيال المتعددة.
٤. توضيح نشأة المقالة وتطورها .
٥. توضيح نشأة الرواية وازدهارها.
٦. تَعَرُّف الفنون الأدبية الأخرى:(القصة القصيرة، السيرة الذاتية، المسرحية، القصة القصيرة جدًّا).
٧. تَعَرُّف بعض أعلام الأدب في المملكة العربية السعودية ، ونماذج من أعمالهم.
٨. تَعَرُّف العوامل المؤثرة في الأدب في المملكة العربية السعودية في مختلف مراحل تطوره.
٩. بيان العلاقة بين الأدب العربي في المملكة العربية السعودية والأدب العربي في البلاد العربية، وظواهر التأثر والتأثير بينهما.

المجال السادس: النقد

وفيه ثلاثة معايير

٦-١ القواعد العامة والمقدمات النظرية: تحديد مَفهوم النقد الأدبي، ومعاييره الموضوعية، وأثره الفاعل في النهضة الأدبية، وفي تنمية قدرات التذوق والموازنة وتكوين الرأي.

مؤشرات المعيار:

١ بيان علاقة النقد الأدبي بجوانب الإجادة في النص وعلاقته أيضًا بجوانب التقصير.

٢ شرح موقف الإسلام من الأدب من خلال القرآن والسنة ومواقف الصحابة.

٣ الموازنة بين نظرة الإسلام للأدب ونظرة بعض النقاد والمذاهب الأخرى له.

٤ تَعَرُّف الأسس النقدية في موروثنا العربي.

٥ وصف حركات التطور التي مرّ بها النقد الأدبي.

٦ تمييز العلاقة بين النقد القديم والنقد الحديث، وتحديد خصائصهما.

٧ وصف الأسس والمعايير المعتدّ بها، التي تجعل من النقد الأدبي نقدًا موضوعيًا مقبولاً.

٨ مناقشة هذه الأسس والمعايير في ضوء المناهج النقدية المختلفة؛ ليفيد منها جميعًا.

٩ التفريق بين الذاتية والموضوعية في النقد.

١٠ ذكر خصائص الناقد المتميز.

١١ تحديد علاقة النقد ببعض العلوم الأخرى.

١٢ ذكر خصائص أسلوب المبدع في التعبير والتفكير.

١٣ بيان الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية للمبدع.

١٤ تَعَرُّف أجناس الأدب المختلفة، وخصائص كل جنس منها، وتداخل بعضها في بعض.

١٥ الكشف عن قدرته على تذوق جماليات النصوص الأدبية وتحليلها.

١٦ تحديد خصائص الأدب، وسماته الفنية التي تجعل منه خطابًا ذا قيمة جمالية عُليا.

١٧ إبراز الوظيفة الدينية والخلقية والاجتماعية والثقافية التي ينهض بها الأدب في الأمة، إضافة إلى وظيفته الجمالية والفنية.

١٨ تحليل النصَّ الأدبيَّ إلى عناصره الفنية والفكرية.

١٩ توظيف مبادئ النقد الهادف لتنمية روح الحوار والمناقشة، والقدرة على استنباط الأحكام وتقديمها بأسلوب موضوعيّ مقنع.

٢٠ تطبيق الرؤية الناقدة لتصبح منهج حياة يصطحبه في مسيرته.

٦-٢ النقد العربي القديم: تحديد خصائص النقدِ العربي القديمِ، وأبرز أعلامه وموضوعاته

وقضاياه، وأهم مصادره.

مؤشرات المعيار:

١ تَعَرُّف معالم التفكير النقدي عند العرب، وطرائقهم في تذوق الإبداع والحكم عليه.

٢ تَعَرُّف أبرز أعلام النقد العربي، وكتبهم، ومناهجهم المختلفة في تذوق النصوص وتحليلها.

٣ مناقشة أبرز القضايا التي اشتغل بها هذا النقد، وكانت محور اهتمام النقاد وعنايتهم.

٤ تحديد مصطلحات النقد العربي والمراد بكلٍّ منها.

٥ وصف مراحل تطور هذا النقد، وأبرز المؤثرات في تشكُّلِه.

٦ توضيح خصوبة النقد العربي، ومدى الإفادة منه، بصفته المصدر الرئيس في تشكيل نظرية النقد العربي المعاصر.

٧ تَعَرُّف أصالة هذا النقد وصدوره عن العقل والذوق العربيين.

٨ بيان ارتباط النقد العربي بالبلاغة العربية وكونها معيارًا أساسًا من معاييره.

٩ مناقشة اهتمام العلماء الأوائل بالشعر العربي، وبكونه المصدر الأول في وضع أصول النقد.

١٠ شرح أثر الإسلام في النقد العربي، ومدى التزام النقاد تصوراته العقدية.

١١ عرض قدر من نصوص النقد العربي القديم، واستخراج ما تتضمنه من قضايا نقدية.

٦-٣ <u>النقد الأدبي الحديث:</u> تحديد خصائص النقدِ الأدبي الحديث، وأبرز أعلامِه وقضاياه ومناهجِه ومصادرِه.

مؤشرات المعيار:

١ وصف أبرز مناهجِ النقد الغربي ومدارسه ونظرياته الأدبية المختلفة.

٢ توضيح الخلفيات الفكرية والفلسفية التي قامت عليها هذه المناهج.

٣ بيان تأثير النقد العربي القديم في بعض مناحي النقد الأدبي الحديث.

٤ ذكر أبرز أعلام النقد في العصر الحديث، وإسهاماتهم.

٥ استنتاج الخلفيات الفكرية والفلسفية التي اعتمد عليها النقاد العرب المحدثون.

٦ تَعَرُّف مناهج النقاد العرب المحدثين في الإفادة من النقد الغربي، وقدرتهم على الإفادة منه، وتطبيق إجراءاته في دراسة الأدب العربي.

٧ تحديد مستويات تأثير النقد الغربي في النقد العربي الحديث، وما كان له من إيجابيات وسلبيات.

٨ تحديد أبرز مصطلحات النقد الحديث، والمراد بكل منها.

٩ ذكر خصائص دراسة النص من الداخل والخارج، ومن حيث الشكل والمضمون.

١٠ تَبَيُّن فوائد الالتزام الخلقي في العمل الأدبي.

١١ التفريق بين حرية الأديب وفوضى السلوك الأدبي، بالاحتكام إلى منهج نقدي إسلامي واع معتدل منفتح.

١٢ إظهار القيم الإسلامية - في وسطيتها ورحابتها وشموليتها - معيارًا من معايير القبول والرفض والاستحسان والاستقباح

لأعمال الأدباء وإبداعاتهم.

١٣ مناقشة المذاهب الأدبية والنقدية الجامحة، التي تشكل تجاوزًا لقيم الدين والأخلاق، أو استهانة بها ـ بالحجة والإقناع ..

١٤ تحديد مواطن القوة والضعف في النص؛ من خلال النظر في شكله ومضمونه.

١٥ البرهنة على أنّ الاهتمام بالمضمون يتكامل مع الإبداع والإجادة الفنية.

١٦ كتابة مقالة نقدية على نص أدبي.

١٧ إبداء الرأي في النظريات النقدية الحديثة.

١٨ تَعرُّف ما هو ثابت من النقد العربي القديم فيما يُتداول في النقد الحديث.

المجال السابع: النصوص الأدبية (النقد التطبيقي)
وفيه ستة معايير

٧-١ المعيار الأول: (مدخل نظري) : تحديد عناصر النص الأدبي، ومناهج دراسته، واكتشاف الملامح العامة في التعامل مع النصوص الأدبية عامة.

مؤشرات المعيار:

١- التمييز بين المنهج الغرضي، والنفسي، والتاريخي، والأسلوبي، والسيميائي، والاجتماعي، وسمات كلٍّ منها.

٢- التعامل مع المراجع؛ واكتساب المعارف الضرورية لدراسة النص الأدبي وفق تلك المناهج .

٣- تَعَرُّف طرائق تحليل الأجناس النثرية، مثل: المقامة، والرسالة الأدبية، والمقالة، والقصة القصيرة، والرواية، والمسرحية.

٤- تَعَرُّف الأسس النظرية لدراسة: الأفكار، والعواطف،والألفاظ، والتراكيب، والصور، والموسيقا .

٥- تَعَرُّف الأسلوب الأمثل لدراسة عتبات النص المدروس.

٦- تَعَرُّف الأسس النظرية لدراسة هيكل القصيدة.

٧- شرح الآراء النقدية وفق ما يقتضيه السلوك العلمي من موضوعية.

٨- بيان العلاقة بين الأديب والنص.

٩- بيان العلاقة بين النص والمتلقي.

٧-٢ المعيار الثاني: (نصوص من الأدب في العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام): ممارسة دراسات تحليلية نقدية لنصوص من الأدب في العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام؛ لإدراك بدايات الأدب وعلاقته بالحياة الجاهلية، ورصد ما طرأ عليه من تحول بعد الإسلام .

مؤشرات المعيار:

١. تطبيق المنهج المناسب على النصوص المختارة، كالمنهج التاريخي، والاجتماعي... إلخ .

٢. تَعَرُّف طريقة تحليل النصوص التي تمثل موضوعات مختلفة ، أو موضوعاً واحد .

٣. التفريق بين تحليل نصوص المقطعات وتحليل القصائد الطوال.

٤. استنتاج مواطن الجمال في اللوحات الشعرية.

٥. بيان كيفية الانتقال من الدلالات الأولى إلى الدلالات العميقة في النصوص الشعرية.

٦. توضيح العلاقة بين الموضوعات، واكتشاف غرض النصّ .

٧. تذوق القيم الفنية في النثر العربي القديم (قصص الأمثال والحكم وأيام العرب).

٨. تذوق الأدب الجاهلي الجميل، وربطه بالعصور التي جاءت بعده.

٩. تحديد المصادر التي تعينه على معرفة الألفاظ الغريبة و أماكن البلدان والمواضع.

١٠ الارتباط وجدانيًّا وبحثيًّا بالأماكن الواردة في ذلك الشعر، والشعور بعلاقتها بأدباء ذلك العصر، وبخاصة المواضع الواقعة في الجزيرة العربية.

١١ تَعَرُّف طبيعة لغة الشعر الجاهلي، والتفريق بين شعر البداوة وشعر الحضارة، واكتشاف أثر البيئة في الألفاظ، وتطور الألفاظ في الشعر والنثر من عصر إلى عصر.

١٢ بيان الظواهر المشتركة التي تربط بين أطراف الشعر الجاهلي، والعوامل المؤثرة في تقارب بعض الشعراء الجاهليين من بعض.

١٣ التفريق بين الشعر الجاهلي والإسلامي، واستنتاج ملامح هذا التفريق .

١٤ بيان أثر الإسلام في الشعر في موضوعاته وشكله.

١٥ حفظ قدر من النصوص المتميزة الدالة على مكارم الأخلاق.

٧-٣ المعيار الثالث: نصوص من الأدب الأموي: توضيح التطور الناتج في الأدب الأموي من حيث الأفكار والأساليب.

مؤشرات المعيار:

١. التفريق بين الشعر في صدر الإسلام وفي العصر الأموي في الأغراض، ورصد التحوّل في الأفكار.

٢. ذكر الفرق في الألفاظ والأساليب.

٣. شرح ظاهرة النقائض، وبيان أهم خصائصها، وتحليل أثرها في أساليب شعراء العصر الأموي، وانتقاد ما فيها من إقذاع وفحش .

٤. تَبَيُّن أهمّ ملامح الشعر السياسي.

٥. تحديد خصائص الغزل في العصر الأموي ومذاهب شعرائه.

٦. ذكر أبرز مظاهر التحوّل في الخطابة في العصر الأموي.

٧. توضيح ملامح التجديد في شعر المديح في العصر الأموي.

٨. الربط بين أثر البيئات المختلفة وتحليل قصائد الشعراء .

٧-٤ المعيار الرابع: (نصوص من الأدب العباسي والأندلسي) : تطبيق بعض المناهج الحديثة على نصوص من الشعر والنثر في العصر العباسي والأندلسي.

مؤشرات المعيار :

١. توظيف المنهج النفسي في تحليل النصوص.

٢. توظيف المنهج الأسلوبي في تحليل النصوص، وتحديد عناصره في التحليل.

٣. الاستفادة من المناهج الحديثة في تحليل نماذج من الشعر في العصر العباسي والأندلسي.

٤. تَعَرُّف العناصر المستعملة في تحليل النثر الفني في العصر العباسي والأندلسي (المقامات، والرسائل الأدبية، وخطب المواعظ والمناسبات، والوصايا، والحكايات، وأدب الرحلات).

٥. اكتشاف البنى الاجتماعية والثقافية في هذين العصرين من خلال رؤية أصحاب النصوص وهواجسهم وخيالاتهم .

٦. حفظ قدر من النصوص المتميزة في هذين العصرين.

٧-٥ المعيار الخامس: (نصوص من النثر الحديث) : التطبيق على نماذج من مختلف الأجناس النثرية في العصر الحديث المنهج التاريخي ، والأسلوبي، والسيميائي ، حينما يقتضيها النص المدروس .

مؤشرات المعيار:

١. تحليل الخطاب السردي وتوصيف مكوناته البنائية والدلالية وآليات إنتاجه في مختلف الأجناس القصصية .

٢. توضيح مكونات الخطاب الحجاجي وآليات إنتاجه وتطبيق مفاهيمه الإجرائية على الأجناس الأدبية التداولية.

٣. تحليل المقالة والرواية والقصة القصيرة والمسرحية بطريقة صحيحة.

٧-٦ المعيار السادس: (نصوص من الشعر الحديث) : دراسة النصوص الشعرية الحديثة في مختلف الاتجاهات الفنية ، وفق مناهج الدراسات الأدبية الحديثة ، مع ربط النص بأكثر المناهج ملاءمة في تفسيره وتحليله.

مؤشرات المعيار :

١. تطبيق المناهج المناسبة للنص، مثل: المنهج التاريخي، والنفسي، والسيميائي، والأسلوبي... إلخ، حينما يقتضيها النص المدروس.

٢. ذكر أبرز الظواهر في شعر المحافظين.

٣. ذكر أبرز الظواهر في شعر المجددين في مختلف الاتجاهات الفنية، على أن تكون شاملة المدارس الأدبية.

المجال الثامن : المهارات اللغوية التطبيقية

(تُعنى بالمهارات الأساسية الأربع لمتعلمي اللغة، وهي:
(الاستماع والفهم، والقراءة، والكتابة، والحديث)
وقُسِّم هذا المجال لأجل ذلك إلى أربعة مجالات فرعية:

٨-١ المجال الثامن الفرعي (أ): مهارة الاستماع والفهم. (وفيه أربعة معايير)

٨-١-١ المعيار الأول : مراعاة آداب الاستماع.

مؤشرات المعيار :

١. إظهار حُسن الإصغاء إلى المتحدث، والحرص على النظر إليه.
٢. الحرص على عدم مقاطعة المتحدث.
٣. الالتزام بالاستئذان عند إرادة السؤال.

٨-١-٢ المعيار الثاني : فهم الحديث المسموع أو النصّ المقروء واستيعابه.

مؤشرات المعيار :

١. تحديد الفكرة العامة للحديث المسموع أو النص المقروء.
٢. تحديد الأفكار الأساسية له.
٣. اكتشاف أهدافه التي يرى أن صاحبه أرادها.
٤. التحدث شفويًا أو التعبير كتابيًا عن المضامين التي أثارتها فيه وعن رأيه فيها.
٥. تلخيص الحديث المسموع أو النصّ المقروء شفويا بأسلوبه وفق فهمه له مستوعبًا أفكاره العامة.
٦. تصنيف الأفكار، وبيان العلاقات القائمة بينها .
٧. إعادة صياغة الحديث المسموع أو النصّ المقروء بأسلوب مختلف.

٨-١-٣ المعيار الثالث : تَذَكُّر معطيات الحديث المسموع أو النص المقروء وعناصره.

مؤشرات المعيار :

١. إعادة جملة أو عبارة أو آية أو حديثا أو بيتا شعريا أو حكمة وردت فيه.
٢. وصف شخصيات ورد الحديث عنها، أو وصفت فيه.
٣. توضيح أهمَّ الحقائق الواردة فيه.
٤. ذكر أهمّ الآراء الواردة فيه.
٥. ذكر مواقف جادة وهزلية وردت فيه.
٦. ذكر أحداث أعجبته وردت فيه، وأحداث لم تعجبه.
٧. ترتيب الأحداث الواردة فيه مكانيا وزمانيا.
٨. تَوَقُّع ما سينتهي إليه الحديث .

٩. التقاط بعض المعلومات والمفاهيم والحقائق المناسبة ، وإضافتها إلى مخزونه الفكري .

١٠. موازنته بغيره ممّا يقترب منه أو يخالفه في الأحكام أو الحوادث أو الغايات والمغازي.

٨-١-٤ المعيار الرابع: تذوق الحديث المسموع أو النص المقروء ونقده .

مؤشرات المعيار :

١. تمييز مواطن القوة والضعف في الحديث المسموع أو النص المقروء..

٢. الحكم على موضوع الحديث قبولاً أو رفضًا ، ضعفًا أو قوة ، حقيقة أو خيالاً.

٣. تقويم المتحدث من حيث الموضوعية ، والوضوح ، والتأثير ، وجودة الإلقاء.

٤. التعليل لما يصدره من أحكام .

٥. تحليل الحديث، وإبراز مكوّناته.

٨-٢ المجال الثامن الفرعي : (ب): مهارة القراءة: (وفيه ثلاثة معايير)

٨-٢-١ المعيار الأول: التمكن من قراءة النصوص المتنوعة قراءة صحيحة معبرة .

مؤشرات المعيار:

١. قراءة النص قراءة سليمة خالية من الأخطاء .

٢. إظهار أعراف القراءة عند قراءته النص: (التقسيم، والاتصال والانفصال،والسؤال والجواب، والتعميم والتخصيص، والتعبيرات الأدائية.

٣. التمييز بين قواعد القراءة للمتعلّم، والقراءة للجمهور، والقراءة للفرد، والقراءة للبعيد، والقراءة للنفس.

٨-٢-٢ المعيار الثاني: إتقان أنواع القراءة: (الفاحصة، البصرية، الصامتة، العابرة، الإيقاعية، السمعية، النقديّة).

مؤشرات المعيار:

١. التمييز بين أنواع القراءة المختلفة .

٢. استعمال أنواع القراءة وفق النصوص المعطاة، ووفق الموقف.

٣. اكتساب مهارات السرعة مع الفهم في قراءة النصوص.

٤. تخير نوع القراءة وفق الهدف المطلوب.

٨-٢-٣ المعيار الثالث: تَبَيُّن مصادر المعرفة في النصوص المقروءة .

مؤشرات المعيار :

١. وصف المعارف الواردة في النص.
٢. تحديد أهمّ المصادر التي اعتمد عليها كاتب النص، واستفاد منها.
٣. تَبَيُّن مصداقية المصادر التي اعتمدها كاتب النص.
٤. توضيح الوسائل والأساليب التي اعتمدها الكاتب في تقديم معلومات النص.
٥. توضيح خلفية كاتب النص وتوجهاته.
٦. مناقشة أفكار كاتب النص وفق مراجعه التي اعتمدها.
٧. التدليل على المصادر النقلية وغير النقلية الواردة في النص.
٨. استدراك أهم المراجع التي فاتت كاتب النص.

٨-٣ المجال الثامن الفرعي (ج): مهارة الكتابة (وفيه ستة معايير)

٨-٣-١ المعيار الأول : التمكن من كتابة النصوص كتابة صحيحة خالية من الأخطاء، إفرادًا أو تركيبًا، وإجادة استعمال علامات الترقيم.

مؤشرات المعيار :

١. تمثل القواعد الإملائية في الكتابة(الهمزة بأنواعها ومواضعها في الأسماء والأفعال، التاء المتطرفة: المبسوطة والمربوطة، الألف اللّيّنة المتطرّفة، الألف الفارقة، الواو، تنوين النصب، الفصل والوصل، ما يزاد من الحروف، وما يُحذف).
٢. مراعاة القواعد النحوية في الكتابة (الأسماء المعربة: المرفوعة والمنصوبة والمجرورة، الفعل المضارع المنصوب والمجزوم...)
٣. استعمال علامات الترقيم في مواضعها.
٤. استعمال أعراف الكتابة (التفقير، التنميط، الخطوط...)

٨-٣-٢ المعيار الثاني : إنشاء فقرة (نصًّ)من عنوان أو من مشاهدة أو من شكل.

مؤشرات المعيار :

١. كتابة فقرة مما يعطى إليه .
٢. تشكيل فقرة(نص) من جملة مركزية .
٣. نقد صياغة النص المعطى .

٨-٣-٣ المعيار الثالث: التمكن من الكتابة الوظيفية(كتابة الرسائل الإدارية، كتابة التقارير، ...)

مؤشرات المعيار:

١. تَعَرُّف أصول كتابة التقارير، والرسائل الإدارية.
٢. كتابة رسالة إدارية تتحقق فيها أصول كتابة الرسالة الإدارية من ناحية الشكل .

٣. الإحاطة بالألقاب الإدارية الرائجة.

٤. تَعَرُّف أنواع التقارير.

٥. تَعَرُّف خطوات كتابة التقرير.

٦. كتابة تقرير أو رسالة أو كتابة خالية من الأخطاء النحوية والإملائيّة والأسلوبية.

٧. تمثل القواعد الإملائية والنحوية والأسلوبية في كتابة النصوص الوظيفية.

٨-٣-٤ المعيار الرابع: التمكن من الكتابة الإبداعية (قصة أو مقالة أو خاطرة...).

مؤشرات المعيار:

١. التفريق بين الكتابة الوظيفية والكتابة الإبداعية.

٢. تَعَرُّف أصول كتابة القصة أو المقالة أو الخاطرة...

٣. مراعاة أسلوب الكتابة الإبداعية.

٨-٣-٥ المعيار الخامس: تَبَيُّن أصول الكتابة العلمية (البحوث وأوراق العمل...).

مؤشرات المعيار :

١. اختيار موضوع علمي لورقة عمل.

٢. تحديد عنوان مناسب لورقة العمل .

٣. تحديد المنهج البحثي في ورقة العمل بما يناسب موضوعها ،كوصف أو تحليل أو مقارنة ، وإنجاز ورقة العمل بناءً عليه .

٤. اتباع أصول كتابة البحث العلمي أو ورقة العمل.

٥. بناء ورقة العمل على مقدمة وعرض وخاتمة .

٨-٣-٦ المعيار السادس : تَبَيُّن أصول تلخيص الكتابات العلمية والإبداعية والوظيفية.

مؤشرات المعيار :

١. التفريق بين المعلومات الأساسية والثانوية في النص .

٢. تدوين المعلومات الأساسية من النص.

٣. إجادة التعبير بأسلوبه عن المعلومات الأساسية .

٤. إجادة صياغة النص الجديد .

٥. الموازنة بين حجم نص التلخيص والملخَّص .

٨-٤ المجال الثامن الفرعي (د): مهارة الحديث (وفيه ثلاثة معايير)

٨-٤-١ المعيار الأول : تحقيق السمات النموذجية للمتحدّث.

مؤشرات المعيار:

١. تقديم التحية الإسلامية في بدء حديثه وختامه.
٢. إجادة توزيع النظر على المستمعين.
٣. تبين أهمية الإعداد والتحضير لما يريد أن يقوله لمخاطبٍ ما.
٤. مراعاة أن تكون طبقة صوته مناسبة حسب المكان والحضور .
٥. توظيف الوقت في حديثه.
٦. التحلي بالموضوعية في كلامه وإشاراته.
٧. احترام آراء الآخرين.
٨. التركيز على الأفكار المهمّة.
٩. الجمع بين الإقناع والتأثير.

٨-٤-٢ المعيار الثاني: تحقيق سمات المتحدث التربوية..

مؤشرات المعيار:

١. مراعاة الفروق الفرديّة بين الحاضرين. التفريق في حديثه بين فئات المخاطبين؛ بإعطاء كل واحد ما يناسبه.
٢. مراعاة حال المخاطَبين والوقت .
٣. اشتمال حديثه على التشجيع للآخر، متى كان ذلك مناسبًا .
٤. إدارة الحوار بطريقة جيدة .
٥. التحدث باللغة العربية الفصحى.
٦. مراعاة وضوح الصوت ، ظهور المخارج ، واستعمال التنغيم والنبر استعمالاً حسناً .
٧. تنويع المتكلم في أساليبه والتجديد في ألفاظه، والابتكار في معانيه.
٨. التراجع عمّا يثبت خطؤه .
٩. لفت انتباه المنصرفين عن الحديث بطريقة لبقة.
١٠. حسن التخلّص من موضوع إلى آخر.
١١. الإضفاء على الحديث ما يزيد من الإمتاع والمؤانسة.

٨-٤-٣ المعيار الثالث : تَمَثّل صفات الحديث المتقن لغويًّا.

مؤشرات المعيار :

١. خلو الحديث من العبارات الأجنبية من غير ضرورة .
٢. كون المتحدث فصيحًا ، خالياً من التردد والتكرار.

المجال التاسع: العروض والقوافي

وفيه خمسة معايير:

٩-١ المعيار الأول: الإحاطة بالتفعيلات المكونة للبحور وطريقة النطق بها وكتابتها.

مؤشرات المعيار:

١. تحديد أهمّ مصطلحات العروض، كالوتد والفاصلة ....

٢. إتقان الكتابة العروضية، والتفريق بينها وبين الكتابة الإملائيّة، والتفريق بين ما يُعتدّ به في الوزن وما لا يُعتدّ به.

٣. تحديد مكوّنات التفعيلة الواحدة وأجزائها.

٤. تعداد التفعيلات المكونة لعامة البحور.

٥. بيان أهمّ التغييرات التي يمكن أن تصيب كل تفعيلة: (الزحافات، والعلل)، ووصفها، وتسمية أشهرها بأسمائها الاصطلاحية.

٦. تحويل كل تفعيلة إلى التفعيلات التي يمكن أن تنتج عنها بعد الزحافات أو العلل.

٧. وصف الأبيات وأجزائها بأوصافها، والتفريق بين التامّ والمجزوء والمشطور والمنهوك.

٩-٢ المعيار الثاني: تَعَرُّف البحور الستة عشر، وأهم ما يمكن أن يحدث فيها من تغييرات، وأحوال عروضها وضربها.

مؤشرات المعيار :

١. ذكر البحور الستة عشر.

٢. حفظ تفعيلات كل بحر.

٣. استحضار الأبيات التي نُظمت للتذكير بهذه البحور.

٤. تأدية أوزان البحور منغَّمة تنغيمًا صوتيًّا صحيحًا.

٥. تحديد البحر الذي ينتمي إليه البيت، وتعيين عروضه وضربه.

٦. تعيين منه ما يُستعمل تامًّا ومجزوءًا.

٧. تحديد الكسر الواقع في الأبيات.

٨. إصلاح البيت المكسور بما يقيم وزنه، واقتراح لفظ مكان لفظ.

٩. استحضار أهمّ التغييرات الممكنة في عروض البيت وضربه، وفي حشوه (تفعيلاته الداخلية).

١٠. تغيير ألفاظ في البيت بألفاظ من عنده ملائمة.

١١. إكمال ألفاظ ناقصة في البيت أو جمل كاملة.

٩-٣ المعيار الثالث: تَعَرُّف نظام القافية في القصيدة، وحروفها، وأنواعها، وعيوبها.

مؤشرات المعيار:

١. تعيين القافية تعيينًا دقيقًا.
٢. التفريق بين حروف القافية الستة وحركاتها.
٣. تصنيف القصائد التي يجدها بحسب حرف رويّها.
٤. اكتشاف أهمّ عيوب القافية، وشرح سبب كونها عيبًا.
٥. إصلاح العيب الواقع في القافية.

٩-٤ المعيار الرابع: الوقوف على أهمّ ما يجوز للشاعر في الضرورة؛ ليستفيد من ذلك في نظمه، والتفريق بين الحسن منها والقبيح

مؤشرات المعيار:

١. ذكر أهم الضرورات الشعرية التي أجازها العلماء للشاعر.
٢. التفريق بين الحسن منها والقبيح.
٣. تصنيف الضرورات الشعرية بحسب رأيه في الحسن والقبح.
٤. اكتشاف أصول الحكم بالحسن والقبح.

٩-٥ المعيار الخامس: تحديد بعض مظاهر التغيير التي خرجت على نظام الوزن والقافية قديمًا وحديثًا، والنظر فيما يلائم فنّ الشعر وما لا يلائمه.

مؤشرات المعيار:

١. تحديد أهمّ ملامح التغيير التي خرجت عن نظام الوزن والقافية.
٢. إبداء رأيه فيما كان من ذلك مقبولاً أو غير مقبول.
٣. إحصاء ما يراه في الشعر هذه الأيام من ملامح مخالفته نظام الشعر العربي.
٤. اتخاذ موقف علميّ موجّه من بعض أنواع التجديد في نظام الوزن والقافية.
٥. الوقوف على نظام الشعر الحر (شعر التفعيلة) وطريقته في التفعيلات والقوافي.
٦. التفريق بين الشعر الحرّ وقصيدة النثر، وبينهما وبين الشعر الموزون المقفَّى، وإبداء الرأي فيها جميعا.